# أثر القيمة العادلة في نتائج النشاط للمصارف التجارية الأهلية ((دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة)) [+]

ساره عبد الملك عبد الحميد [*] سعد سلمان عواد ألمعيني[**]

**المستخلص :**

يعد مفهوم القيمة مهماً لإغراض تطوير القياس المحاسبي لعناصر الدخل والمركز المالي. والقيمة في جوهرها مفهوم معنوي يتعلق بتحديد ما يستحقه الشيء وذلك من حيث القدر أو مدى الأهمية , فمنفعة الشيء أو قدرته الذاتية على الإشباع هي أساس قيمته وتوجد هناك عدة مقاييس أو أساليب للقياس المستخدمة في تقييم عناصر الميزانية ولا يوجد أساس وحيد يستخدم لكل العناصر بل هناك مجموعة من أساليب القياس المقبولة حالياً لذلك تعد القيمة العادلة واحدة من أساليب القياس المحاسبي التي تقيم بموجبها الموجودات والمطلوبات .

تسعى الباحثة من خلال هذا البحث إلى التعرف على طرق واعتبارات القياس والإفصاح المحاسبي باستعمال القيمة العادلة في ظل المعايير المحاسبية وأثرها في قياس أداء المصارف و التحقق من مدى صحة ودقة المعلومات التي تقوم باستخراجها من خلال استعمال مقاييس القيمة العادلة ونتائج نشاطها من ربح أو خسارة بناءاً على ما جاءت به المعايير المحاسبية الخاصة لتحقيق الفرضيات التي تم تبنيها ومفادها

اختلاف نتائج النشاط للمصارف التجارية عند استعمال قياسات القيمة العادلة عنها عند استعمال القياس التقليدي , وتزايد أرباح المصارف التجارية عند استعمال قياسات القيمة العادلة عنها عند استعمال القياس التقليدي.

ولغرض التحقق من صحة تلك الفرضيات فقد تم أجراء هذا البحث على عينة من المصارف التجارية العراقية ولمدة ثلاث سنوات للتوصل إلى معرفة أثر القيمة العادلة على نتائج النشاط لتلك المصارف .

لذلك ومن خلال هذا البحث تم الحصول على مجموعة من الاستنتاجات ومن أهمها تظهر قياسات القيمة العادلة الأرباح الحقيقية للمصارف مقارنة بالقياسات التقليدية لكون النشاط المصرفي يعتمد بشكل أساس على الاستثمار في أسهم شركات أخرى ومن ثم فأن نتائج الدخل تتأثر بحركة أسعار الأسهم لتلك الشركات صعوداً ونزولاً , وأن عدم الاعتراف بمكاسب وخسائر قيمة الاستثمارات يجعل من أرقام الدخل غير معبرة عن نتيجة النشاط الحقيقة

وخلص البحث إلى مجموعة من التوصيات لعل أهمها ضرورة اعتماد معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالقيمة العادلة لأن المصارف مقبلة على اندماجات مع مصارف أجنبية لذلك فأن عملية الاندماج تتطلب أن يكون نظام وأسس العمل واحدة ويتم هذا من خلال استعمال المعايير المحاسبية الدولية وبشكل موحد.

[+] تاريخ استلام البحث 2012/9/3 , تاريخ قبول النشر 2013/6/2 .

[*] الكلية التقنية الادارية /بغداد .

[**] استاذ مساعد /مساعد رئيس هيئة التعليم التقني .

البحث مستل

# IMPACT OF FAIR VALUE ON RESULTS ACTIVITY OF THE PRIVATE COMMERCIAL BANKS ((A CASE STUDY OF A SAMPLE OF IRAQ'S COMMERCIAL BANKS))

**Abstract :**

**The concept of value is important for the developing of accounting measurement for the elements of income and financial position . and value in essence the concept of moral respect to renewal of what deserves thing in terms of amount are the importance , usefulness or self ability is the basis of its value and there are several measures or methods for measurement used for evaluating elements of balance sheet and there is no primary basis used for each element , but there are many numbers of measurement methods currently accepted that the fair value method of accounting measurement for evaluating which assets and liabilities The objectives of this study is to identify ways and considerations of measurement and accounting disclosure using the fair value under accounting standards and their impact on the measurement of performance of banks and certification of the validity and accuracy of the information extracted through the use of fair value measurement and the results of its activity wither profit or loss based on the accounting standards for the testing the assumptions that have been adopted and that –Different results of activity for commercial banks, at the use of fair value measurements by using the traditional measurement, and increased commercial banks' profits by using fair value measurements in the traditional measurement. The purpose of verifying the accuracy of these assumptions this study deals with a sample of same of Iraq's commercial banks for three years to finding out the impact of fair value on the results of the activity of these banks. This study has obtained a set of conclusions that the most important of fair value measurements shows real profits for the banks compared with traditional measurements considering the fact that banking activity depends mainly on investments in the shares of other companies and then the results of income affected by the unstabilised of stock prices of those companies, and lack of recognition of gains and losses on the value of investments makes income figures does not reflect the real result of activity . The study concluded a set of recommendations most notably in the need to adopt international accounting standards for fair value because local banks on the verge of merging with foreign banks so the integration process requires that the system and foundations working together This is done through the use of international accounting standards and informing.**

**المقدمة:**

تعد المحاسبة المالية نظاماً للمعلومات المحاسبية فهو يستهدف أنتاج معلومات تستوفي الخصائص النوعية وفقــاً لما تناولته الإصدارات المهنية والدراسات العلمية والتي تحتويها القوائم المالية .

ولعل أحد الاهداف الأساسية من أعداد القوائم المالية هي التعرف على نتيجة النشاط للوحدات الاقتصادية وتزويد الجهات الخارجية العادلة، والمستفيدة من هذه القوائم لأنها تزودهم بمعلومات مهمة تفيدهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

أن تطبيق مفهوم القيمة العادلة يستلزم ابتداء معرفة الأسس المفاهيمية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية ذات الصلة ونظراً للانتقادات التي واجهت تطبيق مبدأ الكلفة التاريخية في المحاسبة بدأ التزايد في الآراء المؤيدة لاتجاه المحاسبة على أساس القيم العادلة وتماشياً مع الاتجاه المتنامي نحوها وذلك بهدف تعزيز خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية بالإضافة إلى وضع أسس الاعتراف والقياس المتعلقة بالأصول والالتزامات المالية والاستثمارات العقارية والدخل من خلال إعادة تقييم مفردات الدخل بموجبها وانعكاساتها حول نتيجة نشاط وأداء المؤسسات المطبقة لهذا المعيار .

وعلى وفق ما تقدم فأن البحث يحاول التحري عن أثر استخدامات القيمة العادلة في نتيجة النشاط للمصارف التجارية وبغية تحقيق أهداف البحث فقد قسمت إلى مجموعة من المباحث ، خصص المبحث الأول للمنهجية وبعض الدراسات السابقة .

وكرس المبحث الثاني لتناول مفهوم القيمة العادلة (مدخل مفاهيمي) وفق مطلبين تناول على التوالي مفهوم واستخدامات القيمة العادلة ، والقيمة العادلة وبدائل القياس المحاسبي.

وتناول المبحث الثالث أثر قياسات وإفصاحات القيمة العادلة في نتائج النشاط وفق مطلبين وعلى التوالي الدخل ونتائج النشاط وتحليل قياسات وإفصاحات القيمة العادلة في ظل المعايير المحاسبية .

إما الجانب التطبيقي من هذه الدراسة فقد تناول المبحث الرابع بتوضيح العلاقة بين القيمة العادلة والدخل المحاسبي لدراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية العراقية لإثبات فرضيات الدراسة وفق ثلاث مطالب وعلى التوالي نبذة تعريفية عن المصارف عينة الدراسة ومدى التزام المصارف بتطبيق المعايير والقواعد المحاسبية وتحليل نتائج النشاط للمصارف عينة الدراسة .

وتم تخصيص مبحث مستقل (المبحث الخامس) لعرض الاستنتاجات المعرفية والميدانية التي توصلت إليها الدراسة ويختتم المبحث باقتراح بعض التوصيات ذات الصلة .

## المبحث الأول

## منهجية البحث

### أولاً / مشكلة البحث

تهتم المعايير المحاسبية بتحديد أسس الاعتراف والقياس والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات والمصروفات والإيرادات وأحد هذه المقاييس هي القيمة العادلة إذ أن استخدامها يؤدي إلى الحصول على معلومات ملائمة وواقعية كما يرى المؤيدون لاستخدامها .

وتعد المصارف أحد المؤسسات التي تمتاز إعمالها بالتنوع والسرعة والدقة وتستخدم أدوات مالية متنوعة تتأثر أسعارها بشكل كبير بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية ومن ثم ينبغي إن تتسم معلوماتها بالموثوقية لكي يتم الاعتماد عليها من قبل أصحاب المصالح للاستفادة منها في اتخاذ قراراتها الاقتصادية .

لذلك تنصب مشكلة البحث في عدم وضوح الآثار الناجمة عن استخدام القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي والاعتراف في نتيجة النشاط والأداء المالي للمصارف التجارية .

**ثانياً / أهمية البحث**

اتجهت المجاميع المهنية والمعايير المحاسبية الدولية في الفكر المحاسبي إلى المطالبة بالتحول في القياس المحاسبي من مبدأ التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة كمقياس أفضل لتقييم الأدوات المالية والمطلوبات المالية والممتلكات والاستثمارات العقارية والأرباح والخسائر وذلك بسبب النتائج السلبية المترتبة على افتراض ثبات وحدة النقد تحت الظروف الاقتصادية المختلفة .

لذلك تتجسد أهمية البحث بضرورة القيام بأعداد قوائم الدخل بمعلومات ملائمة لأهميته في التعرف على نتائج نشاط المؤسسات من ربح أو خسارة وقدرة أداء هذه المؤسسات في تحقيق الأهداف المطلوبة منها لمساعدتها على البقاء والاستمرار في العمل .

وعليه عند القيام بتطبيق القيمة العادلة في قياس مفردات الدخل ستقوم بتوفير معلومات مناسبة لتقييم أداء المؤسسات وأجراء المقارنة وكذلك للقيام بأعداد هذه القوائم بالطريقة التي تلبي حاجة الجهات المستفيدة منها والمستخدمون لهذه المعلومات المتوفرة فيها لغرض اتخاذ قراراتهم المختلفة.

**ثالثاً / هدف البحث**

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي :-

التحقق من مدى منفعة (فائدة) المعلومات المستخرجة على وفق القيمة العادلة وأثر ذلك في نتائج نشاطه المصارف من ربح أو خسارة.

**رابعاً / فرضية البحث**

يقوم البحث على فرضية أساسية وهي :-

تختلف نتائج النشاط للمصارف التجارية عند استخدام قياسات القيمة العادلة عنها عند استخدام القياس التقليدي .

**خامساً / عينة البحث**

أجريت الدراسة على خمسة مصارف تجارية محلية وهي :-

**جدول (1) نبذة تعريفية عن المصارف عينة الدراسة**

| ت | اسم المصرف | سنة التأسيس | رأسمال التأسيس | رأس المال الحالي (2010) |
|---|---|---|---|---|
| 1- | مصرف بغداد | 1992 | 100 مليون | 100 مليار |
| 2- | مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار | 1993 | 400 مليون | 66 مليار |
| 3- | المصرف المتحد للاستثمار | 1994 | 1 مليار | 150 مليار |
| 4- | مصرف الائتمان العراقي | 1998 | 200 مليون | 100 مليار |
| 5- | مصرف الشمال للاستثمار والتمويل | 2004 | 2,5 مليار | 125 مليار |

**(التقارير السنوية للمصارف أعلاه للمدة من 2008 ولغاية 2010)**

**سادساً / حدود الدراسة**

1- اقتصرت عينة الدراسة على خمسة مصارف تجارية محلية والتي تمثل الحدود المكانية للدراسة .

2- اعتمدت الدراسة على التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة للسنوات المالية 2008 – 2009 – 2010 والتي تمثل الحدود الزمانية للدراسة .

**سابعاً / أساليب جمع البيانات والمعلومات:-**

هناك أسلوبين تم جمع البيانات والمعلومات من خلالها لإعداد الدراسة وهي :-

**الأسلوب الأول // الجانب النظري**

1- المراجع والدوريات والمقالات والمجلات العربية والأجنبية .

2- الرسائل والأطاريح الدولية.

3- معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المالية .

4- القوانين الخاصة بالشركات والمصارف.

5- القواعد المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية في العراق .

6- الانترنيت .

**الأسلوب الثاني // الجانب التطبيقي**

1- التقارير السنوية الصادرة عن المصارف العراقية الخاصة للسنوات 2008 – 2010 .

2- اللقاءات والمقابلات الشخصية مع بعض الأشخاص الذين لهم علاقة مباشرة بإعداد وتنظيم وتدقيق القوائم المالية .

3- إعداد قوائم فحص تم إملائها من قبل المختصين بهذا المجال.

## المبحث الثاني

## القيمة العادلة (مدخل مفاهيمي)

تعد القيمة العادلة أسلوب من أساليب القياس المحاسبي التي تقيم بموجبها الموجودات والمطلوبات لذا فمن خلال هذا المبحث سيتم التعرف على مفهوم هذا الأسلوب ونشوءه وتطوره والمزايا والانتقادات الموجهة ضده واستخداماته وكما يأتي

**أولاً / مفهوم القيمة العادلة واستعمالاتها**

**أ ـــ مفهوم القيمة العادلة**

توجد في الوقت الحالي عدة معايير محاسبية تحتوي على شروط محددة لاستخدام القيمة العادلة، إذ عرفت القيمة العادلة بموجب بيان مفاهيم المحاسبة المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) كالتالي(**(هي المبلغ الذي يمكن به شراء موجود أو بيعه أو تحمل مطلوب أو تسديده في صفقة جارية بين أطراف راغبة أي بخلاف البيع الجبري أو التصفية)).**[1]

وعرفها المعيار 157 الصادر عن نفس المنظمة (FASB) **((هي المبلغ الذي يستلم عن بيع الموجود أو يدفع لنقل المطلوب في معاملة متفق عليها بين طرفين في سوق محدد وتاريخ معين)).** [2]

أما مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) فقد عرفها بموجب المعيار 39 على أنها ((**المبلغ الذي يمكن من خلاله مبادلة الموجود أو سداد المطلوب بين أطراف ذوي معرفة وراغبة في أتمام الصفقة على أساس تجاري بحت أو في أطار متوازن أو في ظل ظروف طبيعية بين طرفين مستقلين**)).[3]

وفي المملكة المتحدة يكون مفهوم القيمة العادلة مماثلاً لمفهوم القيمة لإغراض ممارسة الإعمال ( Value to the business ) أو قيمة التخلي (Deprival Value) والتي كانت قد قدمت من قبل (J.Bonbright) في كتابه تقييم الممتلكات في عام (1937) والذي يرى فيه أن القيمة هي ما يعادل الملكية التي يخسرها المالك أذا رغب في التخلي عن أحد ممتلكاته . وأن المحدد الأعلى لتلك الخسارة هي التكلفة الاستبدالية وذلك لأن أي موجود يمكن استبداله مع موجود مشابه فالملكية التي يتم التخلي عنها يمكن أن تعيد المالك إلى وضعه السابق عن طريق الاستبدال [4] .

وعرفت القيمة العادلة من قبل مجلس المعايير المحاسبية في جمهورية العراق من خلال القاعدة المحاسبية رقم (14) الخاصة بالمحاسبة عن الاستثمارات الصادرة عنه بأنها(( **المبلغ المعقول الذي يمكن أن يستبدل به موجود من قبل مشتري وبائع مطلعين وراغبين في التعامل بنفس سياسة التعامل مع الغير مباشرة**)).[5].

ولعل معظم التعريفات السابقة لا تخرج عن تعريف القيمة العادلة الذي وضعته مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية في مارس 1959 والذي يعرفها بأنها ((**المبلغ الذي يجعل الملكية تتبدل بين مشتري راغب وبائع راغب في البيع حينما لا يكون الأول مكره على الشراء ولا يكون الثاني مكره على البيع وأن لدى كلا الطرفين معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالعملية**)).[6]

**ب ـــــ تطور القيمة العادلة**

شهدت السنوات الأخيرة اتجاها متناميا من جانب الوكالات الرائدة في وضع المعايير المحاسبية في العالم نحو محاسبة القيمة العادلة وينعكس هذا التوجه في المعايير المحاسبية وغيرها من الوثائق التي تم إصدارها من قبل هذه الوكالات خلال السنوات القليلة الماضية.

ففي نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينيات من الألفية الثانية ونتيجة الانتقادات التي واجهت تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية في المحاسبة بدأ التزايد في الآراء المؤيدة لاتجاه المحاسبة على أساس القيم العادلة والتي هي عادة تسمى بالقيمة السوقية وخاصة لبنود الموجودات والاستثمارات المالية[1].

وقد عولجت هذه الانتقادات من قبل الوكالات الرائدة التي قامت بوضع المعايير المحاسبية والتي تنص على استخدام القيمة العادلة بهدف تقدير الأسعار على أفضل وجه ممكن عند القيام بعقد صفقات بصورة منتظمة في الأوضاع الراهنة[2].

وتحاول محاسبة القيمة العادلة تعديل محاسبة الكلفة التاريخية كأنموذج مهيمن على الممارسة المحاسبية وتعد ثورة في الفكر المحاسبي وفيما يلي عرض للمعايير التي تبنت نموذج القيمة العادلة :-

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة(FASB) المعيار رقم 107 عام 1991 بعنوان (( **الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية** )). [7]

وتلا ذلك إصدار المعيار رقم 115 من نفس الجهة عام 1993 بعنوان (( **المحاسبة عن بعض الاستثمارات في الأوراق المالية**)) [8]

وكان لمعايير المحاسبة الدولية دوراً في تطور القيمة العادلة إذ تم إصدار المعيار رقم (32) في عام 1995 بعنوان ((**الأدوات المالية:العرض والإفصاح**))[9].

وفي عام 1999 أصدرIASB معيار المحاسبة الدولي رقم (**39**) الموسوم ((**الأدوات المالية:الاعتراف, القياس**)) [10]

وفي عام 2006 أصدر المجلس نسخة جديدة ومعدلة للمعيارين المحاسبة الدوليين رقمي 39 و32 والتي تطبق بعد 2005/12/31 وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS) رقم (7) الموسوم ((**الأدوات المالية:الإفصاحات** )) الصادر عن المجلس والذي يبدأ تطبيقه بعد 2007/1/1. [11]

وفي النهاية يمكن القول أن المعيار الدولي (39) توسع في استخدام نموذج القيمة العادلة كنموذج للقياس حيث نادي باستخدام القيمة العادلة لقياس كافة الموجودات والالتزامات المالية وهذا يعتبر تحولا كبيراً في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والذي يعد مدخل التكلفة التاريخية احد أعمدتها مما يمثل تحدياً كبيراً إمام المحاسبين في هذا العصر من صياغة جديدة لنظرية المحاسبة حتى تكون أكثر مواكبة للتطورات الاقتصادية الحديثة.

**ج ـــ أسباب أتباع القيمة العادلة**

تبرز أهمية القيمة العادلة في النقاط الآتية [12] :-

1- تعد الأوراق المالية القابلة للتداول وسيلة لاختزان السيولة لذلك تمثل التغيرات في قيمتها السوقية مكاسب أو خسارة للفترة ويتعين الاعتراف بها في قائمة الدخل .

2- تعكس القيمة العادلة تقديرات الأسواق للأوضاع الاقتصادية السائدة تماما كما تعكس التغيرات في القيمة العادلة الآثار الناجمة عن التغيرات الاقتصادية عند حدوثها وذلك لان القيمة العادلة تحدد عادة في سوق مفتوح ومنافس يعكس الحقائق الاقتصادية .

3- يتطلع المستثمرون إلى المعلومات المالية من منظور استثماري عالٍ وواسع ولهذا السبب كان من المهم استخدام معايير محاسبية متعارف عليها دوليا في أعدادها وحيث أن الأسواق المالية تعتبر آلية هامة في تطوير الاقتصاد الوطني فأنه يمكن الوقوف على أهمية العلاقات المتداخلة بين محاسبة القيمة العادلة للأسواق المالية .

**د ـــ مزايا استخدام القيمة العادلة**

جاء استخدام هذا الأساس بديلاً أفضل لتلافي أوجه القصور التي يعاني منها مبدأ التكلفة التاريخية على أمل أن تتسم مخرجات البيانات المالية بكثير من المزايا وهي [13]:-

1 – تعد قياسات القيمة العادلة الطريقة الأكثر إقناعا لتمثيل الوضع الاقتصادي وذلك لأنها تعكس واقع الوحدة الاقتصادية وتعبر عن المفهوم الشامل للدخل .

2- تستخدم قياسات القيمة العادلة كأداة لتحسين الوعي من اجل تقليل المخاطر التي تصيب المصارف وذلك لكونها أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وأساساً أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية .

وأضاف [14] مزايا أخرى وهي :-

3- تضمن وجود صلة بين القيمة التي تحددها المؤسسات والتطور الذي يحدث للقيم في سوق الأوراق المالية.

4- يوفر من خلالها إجراء المقارنات في تقييم العناصر المتشابهة وبطرق مماثلة .

5- يوفر مقياساً يتميز بالموضوعية لمفهوم القيمة والربح الاقتصادي للوحدة الاقتصادية .

6- تزود القيمة العادلة المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة المنشأة إذ يراعي من خلالها تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد .

وأضافت [12] مزايا أخرى وهي :-

7- يعطي التقويم على أساس القيمة العادلة مؤشرا أفضل لأداء الوحدات الاقتصادية لأنه يعكس تحركات قيمة الاستثمارات التي تحت سيطرتها وبالتالي توفر أسلوبا أكثر موضوعية لقياس أثر القرارات المتعلقة بشراء الاستثمارات

أو التخلص منه خلال الفترة ولا تعطي إدارة الوحدة الاقتصادية فرصة للتلاعب بنتائج أداء الفترة عن طريق توقيت القرارات المتعلقة بالتخلص من الاستثمارات .

**هـ ـــ الانتقادات الموجهة عن استخدام القيمة العادلة**

على الرغم من المزايا العديدة التي تقوم بتحقيقها القيمة العادلة التي نوقشت آنفاً إلا إنها قد لا تخلو من العيوب أو قصور في بعض جوانبها يمكن تلخيصها بما يأتي[2] :-

1- عندما تكون الأسواق غير نشطة فأن القيمة العادلة تنطوي على فكرة محددة الوضوح وهي عدم قدرتها على قياس أسعار المعاملات الافتراضية بشكل موثوق به بغض النظر عن كمية إرشادات القياس المقدمة من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية.

2- عندما تكون القيمة العادلة مقدمة من مصادر أخرى غير الأسواق النشطة فلا يمكن التحقق منها والسماح للوحدات الاقتصادية بحرية التصرف بإدارة الدخل وسلوكيات المحاسبة الأخرى (المحاسبة الإبداعية) .

3- تعطي محاسبة القيمة العادلة من خلال الاعتراف بالمكاسب والخسائر غير المتحققة الإبداع الاختياري في الوحدات الاقتصادية "المالكين" (المتضمنة رأس مال المؤسسات المالية التنظيمية) وصافي الدخل الذي لا يتوافق مع التدفقات النقدية التي لا يمكن تحققها نهائياً مما يؤدي إلى فتح باباً للتلاعب بالإيرادات.

4- تقوم محاسبة القيمة العادلة بمزج المكونات الاعتيادية الدائمة للدخل مع المكونات غير الاعتيادية مثل الفائدة مع العمليات غير المتحققة في الإرباح والخسائر.

**و ـــ استعمالات القيمة العادلة**

ليس من السهل تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة ّإذ أن تطبيقها بشكل كامل يتطلب من جميع الموجودات والمطلوبات أن تظهر في الميزانية العمومية بقيمتها العادلة. ويمكن تحديد القيمة العادلة للمطلوبات بسهولة نسبية ولكن تنشأ صعوبات في الحصول على تدابير القيمة العادلة فيما يتعلق بتلك الموجودات التي لا توجد لها أي أسواق ثانوية نشطة. وهذا هو السبب في أن عملية الانتقال من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة تكون بطيئة نوعاً ما [4] .

ويتم استخدام القيمة العادلة باعتبارها اليقين من القيمة السوقية للموجودات (أو المطلوبات) التي لا يمكن أن يحددها سعر السوق (عادة بسبب عدم وجود سوق محدد للموجودات) . [15]

وقد نصت المعايير المحاسبية التي نادت باستخدام القيمة العادلة في القياس والإفصاح إلى استخدامها في تقييم العناصر المالية الآتية :-

1- الأدوات المالية Financial Instruments

2- الاستثمار العقاري (الممتلكات الاستثمارية ) Investment Property

3- انخفاض قيمة الموجودات طويلة الأجل Impairment of Long-Term

4- المحاسبة عن الإيجارات طويلة الأجل Leases

5- المحاسبة عن المنتجات الزراعية Agriculture

**ثانياً / القيمة العادلة وبدائل القياس المحاسبي**

توجد عدة بدائل للقياس المحاسبي يتم من خلالها قياس البيانات والتي تشمل الموجودات والمطلوبات ومن هذه المقاييس (القيمة العادلة ، الكلفة التاريخية ، الكلفة الاستبدالية ، القيمة الجارية) وسيتم ادناه تعريف كل بديل من البدائل وكالآتي :-

الكلفة التاريخية : ((تكلفة الشيء وهي موضوعية إذ أنها تستند على شي ملموس وهو السند الذي قد يتمثل بقائمة أو مستند شراء أو بيع وتبقى كلفة الشيء ذات قيمة موضوعية قابلة للإثبات في أي وقت )) . [16]

الكلفة الاستبدالية : ((هي التي تتمثل في ذلك المقدار من النقدية (أو مايعادلها ) الذي يمكن أن تتحمله الوحدة الاقتصادية لو أنها قامت بإعادة شراء ماتمتلكه من موجودات في الوقت الحالي أو أنها قامت بإعادة تصنيع موجودات أنتجتها ذاتياً )).[17]

القيمة الجارية :

هناك عدة مداخل لقياس القيمة الجارية ولكن أكثر المداخل شيوعا لقياسها هي :-

1- سعر خروج الموجود أو سعر البيع

2- القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل .

إذ عرف صافي سعر البيع بأنه (( المبلغ الذي يمكن الحصول عليه بيع موجود في عملية تجارية بحتة بين أطراف مطلعة وراغبة ناقصا تكاليف التخلص )). [18]

وعرفت القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بأنها ((القيمة الملائمة لهذا الموجود أو المطلوب التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية ليصبح الدخل مساوياً للفرق بين القيمة الحالية لصافي الموجودات في نهاية المدة والقيمة الحالية لها في بدايتها مع استبعاد أثر استثمارات الملاك والتوزيعات عليهم )). [19]

**مقارنة بين القيمة العادلة وبدائل القياس المحاسبي:**

الجدول الآتي سيعرض مقارنة بين القيمة العادلة وبدائل القياس المحاسبي الاخرى وفق أسس محددة :-

**جدول (2) مقارنة بين القيمة العادلة وبدائل القياس المحاسبي**

| أساس المقارنة | القيمة العادلة | الكلفة التاريخية | الكلفة الاستبدالية | القيمة الجارية |
|---|---|---|---|---|
| خاصية المقارنة | تحسن المقارنة التي تتم في تقييم العناصر المتشابهة في طريقة مماثلة . | تقلل في ضمان قابليتها للمقارنة للمعلومات وتقييمها للعناصر المتشابهة والقيم غير المتجانسة (أي تعتمد على تاريخ تسجيلها ) . | عدم إمكانية إجراء المقارنات بل يتم قياس الطاقة الإنتاجية بموجبها بالتعبير عن الموجودات بتكلفة استبدالها بموجودات مشابهة وفي حالة مشابهة . | لا تحسن المقارنة التي تتم في تقييم العناصر المتشابهة في طريقة مماثلة . |
| القرارات الإدارية | تعكس قرارات الإدارة سواء للحفاظ على الموجودات أو | تعكس الآثار المترتبة على القرارات سواء لشراء موجودات أو | تسمح أسعار دخول الموجود الجارية بتقييم القرارات الإدارية | تعد ملائمة لغرض اتخاذ القرار وبالتالي تقرر الإدارة خلال |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | المطلوبات لاتخاذ مبادرات جديدة وأثارها على الأداء المالي وموقف الوحدة الاقتصادية | مطلوبات العقد لكنها تتجاهل الآثار المترتبة على القرارات سواء للحفاظ عليها أو على العقد. | بشأن الاحتفاظ بالموجودات بواسطة فصل دخل القيمة الجارية عن الدخل التشغيلي | كل فترة محاسبية ما أذا كانت ستحتفظ بالموجودات أو تبيعها أو تستبدلها. |
| التقديرات والحكم الشخصي | يتطلب أن يتم تجميع التقارير المحاسبية وفقا لأسعار السوق الحالية والتي تعني القيام بتقديرات محاسبية من شأنها أن تخلق مشاكل بالنسبة لمصداقية المعلومات. | تصاغ التقارير المحاسبية على أساس الأسعار الناتجة عن المعاملات الماضية مع عدم وجود رجوع إلى أسعار السوق | ضرورة إعادة تقييم الموجودات لتكون تقديراتها مفصلة لجميع الموجودات الثابتة على تكاليف الاستبدال أو ما يعادلها . | توفر للمستخدمين معلومات أفضل لتقيم السيولة ومن ثم قدرة المشروع على التكيف مع المؤثرات الاقتصادية المتغيرة . |
| أساس التقييم | تعتمد القيمة العادلة في التقييم على سعر البيع الحالي في السوق . | تعتمد الكلفة التاريخية في التقييم على المبلغ الذي تم دفعه في تأريخ شراء الموجود . | اعتماد أسعار الدخول الجارية ( أسعار الشراء ) أي إن التكلفة الاستبدالية أساسا لتقويم بنود القوائم المالية وتحديد دخل التشغيل الجاري . | تعتمد القيمة الجارية على أسعار الخروج الجارية ( أسعار البيع ) . |
| الاعتراف بالمكاسب والخسائر | يتم الحصول على تقارير المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في الأسعار في نهاية السنة وعند حدوث مثل هذه التغيرات . | يتم الحصول على تقارير المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في الأسعار عن طريق بيع أو إلغاء الحصص حتى لو لم تكن السبب في هذه المكاسب أو الخسائر . | اعتماد قاعدة تحقق الإيراد والربح ومكاسب الحيازة المتحققة بالبيع للغير أي مبدأ التحقق بصورته التقليدية لذا يعتمد نموذج الكلفة الاستبدالية على مفهوم للتحقق المحاسبي يتفق إلى حد كبير مع ظاهرة التغير في الأسعار حيث يتم التفرقة بين مكاسب (خسائر) الحيازة | توفر للمستخدمين معلومات أفضل لتقيم السيولة ومن ثم قدرة المشروع على التكيف مع المؤثرات الاقتصادية المتغيرة. |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | | المحققة وغير المحققة وبعد أخذ أثر التضخم في الاعتبار. | |

بتصرف الباحثة : [38] , [14] , [20] , [21]

**المبحث الثالث**

**أثر قياسات وإفصاحات القيمة العادلة في نتائج النشاط:**

أن الهدف الأساسي للمحاسبة المالية هو توفير معلومات تفيد مستخدميها في التنبؤ بإدارة الوحدة الاقتصادية , لذا تعد قائمة الدخل التقرير الذي يقيس مدى نجاح عمليات الوحدة الاقتصادية في مدة معينة لتحديد ربحية الوحدة الاقتصادية وقيمة الاستثمار بها وقدرتها الانتمائية .

**أولاً / الدخل ونتائج النشاط**

**أ ـــ المفاهيم المختلفة للدخل**

يمكن للدخل أن يأخذ عدة أشكال فقد ذكر Bed ford مثلاً أن هناك ثلاث مفاهيم أساسية تناقش هي :-

الدخل المعنوي (النفسي) (Psychic Income): ويشير إلى إشباع الحاجات الإنسانية.

الدخل الحقيقي (Real Income): ويشير إلى الزيادة في الثروة الاقتصادية.

الدخل النقدي (Money Income): ويشير إلى الزيادة في القيم النقدية للموارد.

.(Schroeder & et.al, 2007:63)

وتدخل المفاهيم الثلاثة أعلاه ضمن مفهوم الدخل الاقتصادي ، لذلك عرف الدخل الاقتصادي من قبل Hicks بأنه **((أقصى مبلغ يستطيع الفرد استهلاكه خلال الفترة بحيث يبقى في نهاية الفترة بنفس الحالة كما كان عليه في بدايته))**. [22]

وعرف الدخل من منظور آخر وهو المنظور المحاسبي بأنه **(( التغير في صافي الموجودات في بداية الفترة عن صافي الموجودات في نهايتها وتعديل النتائج بأية استثمارات إضافية وأية توزيعات خلال الفترة ))** [23]

ويعرف هذا بمدخل الحفاظ على رأس المال أو مدخل التغير في حقوق الملكية، يطبق هذا المفهوم بواسطة معظم الوحدات الاقتصادية لغرض إعداد البيانات المالية. وفي ظل المفهوم المالي لرأس المال مثل الأموال المستثمرة أو القوة الشرائية المستثمرة، يصبح رأس المال مرادفا لصافي الموجودات أو حقوق الملكية في الوحدة الاقتصادية. أما في ظل المفهوم المادي لرأس المال مثل القدرة التشغيلية فإن رأس المال يمثل القدرة الإنتاجية للمنشاة، والتي تؤسس على عدد وحدات المخرجات اليومية على سبيل المثال.[24]

ويهتم مفهوم المحافظة على رأس المال بالكيفية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية بتعريف رأس المال الذي تسعى إلى المحافظة عليه. ويمثل همزة الوصل بين مفهوم رأس المال وبين مفاهيم الربح نظرا لأنه الأساس المرجعي الذي بواسطته يتم قياس الربح، ويعتبر متطلبا مسبقا لغرض التمييز بين العائد على رأس المال للوحدة الاقتصادية وبين استرجاع رأسمالها، بالإضافة إلى أن التدفقات الداخلة للموجودات التي تزيد على ما يلزم للمحافظة على رأس المال هي التي يمكن اعتبارها ربحا وبالتالي كعائد على رأس المال. وعليه فالربح عبارة عن المبلغ المتبقي بعد طرح المصروفات (بما فيها تعديلات المحافظة على رأس المال إذا لزم الأمر) من الدخل. أما إذا زادت المصروفات على الإيرادات فالمبلغ المتبقي يمثل صافي الخسارة . [23]

والمفهوم الثالث للدخل هو الدخل الشامل والذي يتضمن جميع التغييرات في حقوق المساهمين خلال الفترة باستثناء التغييرات الناجمة عن الاستثمارات من المالكين والتوزيعات عليهم وبالتالي فأن الدخل الشامل يتضمن كل الإيرادات والمكاسب والمصروفات والخسائر المبلغ عنها في صافي الدخل وكل المكاسب والخسائر الفرعية لصافي الدخل ولكن تؤثر على حقوق المساهمين وهذه البنود (لغير المالكين) تغيير في حقوق الملكية الفرعية في قائمة الدخل وهي تشير إلى الدخل الشامل الآخر . [23] .

لذلك يعرف الدخل الشامل بأنه **((التغيير في حقوق الملكية (صافي الموجودات) في مشروع الأعمال خلال الفترة نتيجة العمليات والأحداث الأخرى والظروف من المصادر الأخرى خلاف الملاك ويشمل كل التغييرات في حقوق الملكية خلال فترة معينة باستثناء تلك الناتجة عن استثمارات الملاك والتوزيعات عليهم ))**. [26].

ولهذا يعرف الدخل على أنه **((الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفق داخل أو تعزز للموجودات أو النقص في المطلوبات التي تؤدي إلى الزيادة في حقوق الملكية الآخرين المتعلقة بمساهمات المشاركين في الملكية))** [27].

**ب ـــ استخدامات الدخل**

تبلغ قائمة الدخل عن القياسات المحاسبية الرئيسية لأداء الأعمال التجارية ومقارنة الإيرادات والمصروفات خلال الفترة المحاسبية وتستخدم فقرة الربح بشكل واسع لقياس الأداء لذلك فالدخل بند أساسي ومهم في الكشوف المالية الذي له استعمالات عديدة وضمن سياقات مختلفة .[29].

ويمكن تحديد مجالات استخدامات الدخل في الفقرات الآتية[22]:-

1 – يستخدم الدخل كأساس لأحد أهم الأشكال الرئيسية للضرائب وتوزيع الثروة بين الأفراد ، أن أحد مفاهيم الدخل المعروف بالدخل الخاضع للضريبة يتم احتسابه استنادا إلى قواعد تحدد من قبل التشريعات الحكومية المالية .

2- يستخدم الدخل كمعيار لتحديد مدى توفر التوزيعات حيث ينظر إلى الدخل على أنه دليل لسياسة مقسوم الأرباح والأرباح المحتجزة فالدخل المعترف به يمثل مؤشر عن المبلغ الأقصى الذي يمكن توزيعه كمقسوم أرباح أم المحتجز لإغراض التوسع أو إعادة الاستثمار في الوحدة الاقتصادية .

3- ينظر إلى الدخل على انه دليل للاستثمار وصنع القرار بشكل عام فيفترض عموماً بأن المستثمرين يسعون إلى تعظيم العائد على رأس المال المستثمر في ظل تناسبه مع درجة مقبولة من المخاطرة .

4- يستخدم الدخل في التقارير العامة كمقياس لنجاح عمليات الوحدة الاقتصادية حيث ينظر إليه على انه أداة تنبؤية تساعد في التنبؤ بالدخول المستقبلية والأحداث الاقتصادية المستقبلية .

5- يستخدم الدخل كمرشد لإدارة الوحدة الاقتصادية في تسيير أعمالها باعتباره مقياس عن الكفاءة فالدخل هو كل من قياس لإنجازات وظيفة ورعاية العهدة المتعلقة بموارد الوحدة الاقتصادية وقياس كفاءة الإدارة في تمشية شؤون الوحدة وأضاف [26] استعمالات أخرى للدخل وهي :-

6- يستخدم الدخل من قبل السلطات المشرفة على معدلات التسعير في بعض الصناعات لبحث ماإذا كانت هذه المعدلات عادلة ومعقولة .

7- يستخدم الدخل كمرشد للمقيمين المكلفين بتوزيع الدخل على المستفيدين من خدمات الموجود على مدى حياته مع المحافظة على أساس الموجود لمن يؤول إليهم .

**ج ـــ عناصر الدخل في المصارف التجارية**

أن الغرض من قائمة الدخل هو تحديد الأنشطة المولدة للربح للوحدة الاقتصادية خلال مدة معينة والـذي يبلـغ بالتغييرات في حقوق المساهمين للمالكين (الأرباح المحتجزة) والتي تستحق خلال المدة نفسها والتي تنشأ من الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر[8] .

ويبين كشف الدخل أو تقرير الدخل في المصارف مبالغ الإيرادات التي تستلم والمصروفات التي تدفع خلال مدة محددة وعادة مايكون هناك ارتباط وثيق بن حجم البنود الرئيسة في الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي) وكشف الدخل ، فالموجودات الظاهرة في الميزانية العمومية تعد العناصر الاساسية المولدة للإيرادات التشغيلية في حين تولد المطلوبات الكثير من المصروفات التشغيلية للمصرف.

ولعل المصدر الرئيس لإيراد المصرف هو الدخل من الفوائد (إيرادات الفوائد) الذي ينتج عادة من الموجودات المولدة الإيرادات والتي هي القروض الممنوحة والاستثمارات فضلاً عن الإيرادات الموفرة من العمولات والرسوم والخدمات الخاصة (مثل استخدام أجهزة الصراف الآلي) .

ومن المطلوبات الرئيسة التي تولد المصروفات هي حسابات التوفير والودائع الثابتة والاقتراض (من غيـر التـوفير) والمصروفات المتولدة عنها تتمثل بالفوائد المدفوعة عن الودائع الثابتة والتوفير والاقتراض. ومن جانب آخر تتمثل كلفة رأس المال بالأجور والمنافع المدفوعة للعاملين والمصروفات غير المباشرة المرتبطة بالمصرف. وأن الفرق بين جميع الإيرادات والمصروفات هو صافي الدخل

أي صافي الدخل = إجمالي فقرات الإيرادات – إجمالي فقرات المصروفات [31] .

**ثانياً / تحليل قياسات وإفصاحات القيمة العادلة في ظل المعايير المحاسبية**

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB عدة معايير لتحديد القيمة العادلة وقياسها والإفصاح عنها وأصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB كذلك عدة معايير تتعلق بقياسات وإفصاحات القيمة العادلة أما مجلس المعايير المحاسبية في العراق فلن يصدر معيار يعالج موضوع القيمة العادلة إلا أن القواعد التي تم إصدارها أشارت بشكل غير مباشر إلى القيمة العادلة وكما سنرى لاحقاً وفيما يلي عرض لما تناولته هذه المعايير :

**أ ـــ معايير القيمة العادلة للأدوات المالية**

**1 ـــ القياسات**

أشار مجلس معايير المحاسبة المالية FASB إلى جوانب القياس المحاسبي للأدوات المالي بموجب القيمة العادلة حيث صدر المعيار رقم **(FASB115)** الموسوم **(المحاسبة للاستثمارات المختصة بسندات الدين والأوراق المالية لحقوق المساهمين)** إذ تناول هذا المعيار المحاسبة والإبلاغ عن الاستثمارات في الأسهم والأوراق المالية التي من الممكن تحديد قيمتها العادلة بسهولة وكذلك بالنسبة لجميع الاستثمارات في سندات الدين . [34]

حيث قام ( D. Hirst & Hopkins & Wahlen , 2001:4-5) بتقسيم سندات الدين استنادا إلى معيار المحاسبة المالية **(FASB115)** الذي قام بهذا التقسيم :

أ- سندات الدين محتفظ بها للاستحقاق :- أن الوحدة الاقتصادية لديها النية الايجابية والقدرة على الاحتفاظ بسندات حتى يتم تسويتها فقد صنفتها إلى سندات دين محتفظ بها للاستحقاق وتقييم بالتكلفة المطفأة .

ب- سندات دين وأوراق مالية لغرض المتاجرة :- تقوم الوحدة الاقتصادية بشراء هذا النوع من السندات لغرض المتاجرة ويتم تقيمها بالقيمة العادلة والتي تحقق من خلالها مكاسب وخسائر غير محققة تدرج في كشف الدخل.

ج- سندات دين أو أوراق مالية متاحة للبيع :- تحتفظ الوحدة الاقتصادية بهذا النوع من السندات والأوراق المالية لغرض البيع ويتم تقيمها بالقيمة العادلة وتحصل من خلالها على مكاسب وخسائر غير محققة وتدرج بشكل مستقل في كشف حقوق المالكين.

وبعد هذا صدر معيار **(FASB157) الموسوم (قياسات القيمة العادلة)** ليحدد القيمة العادلة ويضع إطار لقياسها وكذلك يقوم بتوسيع قياسات الإفصاح عن القيمة العادلة . [35]

فقد أضاف هذا المعيار بعض الأمور التي يجب مراعاتها عند القيام بقياس القيمة العادلة للأدوات المالية وهي [35]

1- دراسة خصائص كل من الموجودات أو المطلوبات المراد قياسها بموجب القيمة العادلة بشكل محدد مثل شروطها وموقعها والقيود التي تحيط بها واستقلاليتها والى غير ذلك.

2- يجب إن تكون الموجودات أو المطلوبات التي سيتم تبادلها في المعاملات بين المشاركون في السوق منتظمة وتكون ضمن تأريخ القياس المحدد أي أن تكون هذه الصفقة تابعة للمدة محل القياس وليس لمدد سابقة وذلك لان الهدف من القيمة العادلة هو لتحديد المبلغ الذي سوف يستلم عن بيع الموجودات أو يدفع لنقل المطلوبات في تأريخ معين (تأريخ القياس) ويسمى سعر الخروج .

3- عند قياس القيمة العادلة يفترض أن تتم الصفقة لبيع الموجودات أو نقل المطلوبات في السوق الرئيسة للموجود أو المطلوب لكونه السوق الذي سيتم فيه الإبلاغ لكبر حجمه واتساع نشاطه والذي من شأنه أن يقوم بتقديم التقارير عن الرفع أو خفض الأسعار والذي لا يسمح للاختلافات بين الكيانات ذات الأنشطة المختلفة.

4- يجب أن يتمتع المشاركين في السوق وهم البائعون والمشترون بما يلي :-

أ – الاستقلالية أي يجب أن يكونوا مستقلين عن كيانات الإبلاغ .

ب- المعرفة أي وجود تفاهم معقول المعاملة استناد للمعلومات المتاحة عن الموجود أو المطلوب

ج- القدرة على التعامل مع الموجود أو المطلوب .

د- لديهم استعداد لممارسة الأعمال التجارية .

5- يفترض عند قياس القيمة العادلة استعمال أفضل وأعلى الموجودات من قبل المشاركين في السوق والتي من شأنها أن تعظم قيمة الموجودات ماديا وقانونيا وماليا .

أما بالنسبة للمطلوبات فمن شأنها أن تخفض المخاطر المتعلقة بها عند نقلها وان تحقق الملاءة لكل الفترات التي تقاس هذه المطلوبات بالقيمة العادلة .

أما معيار المحاسبة الدولي **(IASB39) الموسوم(الأدوات المالية:الاعتراف والقياس)** فقد تشابه هذا المعيار مع معايير المحاسبة المالية وقد أضاف هذا المعيار الآتي [10]:

1- القياس المبدئي للموجودات المالية والمطلوبات المالية ويكون كالآتي :-

أ- عندما يتم الاعتراف بأحد بنود الموجودات أو بأحد بنود المطلوبات المالية بشكل مبدئي فإنه يجب على الوحدة الاقتصادية قياسه بمقدار التكلفة، وهي القيمة العادلة للعوض المعطى (في حالة موجود) أو المستلم (في حالة مطلوب) مقابله، ويتم إدخال تكاليف العملية في القياس المبدئي للموجودات والمطلوبات المالية.

ب- من الممكن عادة تحديد القيمة للعوض المعطى أو المستلم بالرجوع إلى سعر العملية أو أسعار السوق الأخرى، وإذا لم يكن من الممكن تحديد أسعار السوق هذه بشكل موثوق به فإنه يتم تقدير القيمة العادلة للعوض على أنه مبلغ كافة الدفعات النقدية المستقبلية أو المبالغ المستلمة، مخصومة إذا كان أثر ذلك سيكون مادياً، وذلك باستعمال سعر (أسعار) السوق السائدة للفائدة لأداة مماثلة (مماثلة بالنسبة للعملة والفترة ونوع سعر الفائدة والعوامل الأخرى)

2- القياس اللاحق للموجودات المالية:

لغرض قياس الموجود المالي بعد الاعتراف المبدئي يصنف هذا المعيار الموجودات المالية إلى أربعة فئات:

أ- القروض والذمم المدينة التي أوجدتها الوحدة الاقتصادية، والتي هي غير محتفظ بها للمتاجرة.

ب- الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق.

ج- الموجودات المالية المتوفرة للبيع.

د- الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة .

وبعد الاعتراف المبدئي يجب على الوحدة الاقتصادية قياس الموجودات المالية، بما في ذلك المشتقات التي هي موجودات، بمقدار قيمها العادلة بدون أي خصم لتكاليف العملية التي قد تتحملها عند البيع أو أي تصرف آخر ، فيما عدا :

أ- القروض والذمم المدينة التي أوجدتها الوحدة الاقتصادية والتي هي غير محتفظ بها للمتاجرة.

ب- الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق.

ج- أي موجود مالي ليس له سعر مدرج في سوق نشط والذي لا يمكن قياس قيمته العادلة بشكل موثوق به

ولكن تم استبداله هذا المعيار بمعيار الإبلاغ المالي الدولي **(IFRS13)** الموسوم **(قياسات القيمة العادلة)** الصادر من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) حيث صدر في عام 2012 ولم يتم تطبيقه أو تداوله بعد .

**2 ـــــ الإفصاحات**

ذكر معيار المحاسبة المالية **(FASB107) الموسوم (الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية)** الذي صدر ليكون امتداده إلى تطبيقات إفصاحات القيمة العادلة لبعض الأدوات إضافة إلى المطالبة بالإفصاح عن القيمة العادلة لكل الأدوات المالية وكل من الموجودات والمطلوبات المعترف بها وغير المعترف بها في الوضع المالي للمعيار للقيام بأجراء تقدير للقيمة العادلة . وإذا لايمكن أجراء تقدير للقيمة العادلة فيقوم المعيار بالمطالبة بالإفصاح عن معلومات وصفية ذات صلة لتقدير قيمة الأداة المالية . [7].

إذ حدد متطلبات متعددة للإفصاح أهمها [7] :-

1- يجب على الوحدة الاقتصادية أن تفصح في متن قوائمها المالية أو في ملاحظاتها المرافقة عن القيمة العادلة للأدوات المالية وقابليتها على تقدير القيمة بالإضافة إلى الإفصاح عن الطرق والافتراضات المستعملة لتقدير القيمة العادلة للأدوات المالية .

2- إذا كانت أسعار السوق النشطة متاحة فهذا أفضل دليل للقيمة العادلة للأدوات المالية , وإذا كانت أسعار السوق النشطة غير متاحة فأن الإدارة تفضل تقدير مبلغ القيمة العادلة على أساس أسعار السوق للأدوات المالية ذات الخصائص المماثلة أو تقنيات التقييم (مثل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل تستخدم كمعدل خصم بما يتناسب مع المخاطر التي تنطوي عليها , نماذج تسعير الخيارات أو نماذج التسعير المصفوفة ).

3- أن تقديرات القيمة العادلة لودائع المطلوبات كموجود مالي لاتأخذ لحساب القيمة بشكل ملائم للأجل الطويل مع المودعين , والمعروفة بشكل عام بالودائع غير الملموسة تماما والتي هي موجودات غير ملموسة منفصلة , ولا أدوات مالية , ولا إيداع المطلوبات مع استحقاق غير محدد، فأن إفصاح القيمة العادلة بموجب هذا المعيار يمثل المبلغ المدفوع عند الطلب في تاريخ الإبلاغ وان هذا المعيار لايمنع من وجود الإفصاح بشكل منفصل عن تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات غير المالية الملموسة وغير الملموسة والمطلوبات غير الملموسة.

4- الأرباح المعترف بها والمستحقة فان الإفصاح عنها لايطلب في هذا المعيار عندما يكون المبلغ المكتسب مقاربا للقيمة العادلة .

5- إذا لايمكن إجراء تقدير للقيمة العادلة للأدوات المالية أو مجموعة من الأدوات المالية سيكون الإفصاح كالآتي:-

أ- المعلومات المتعلقة بتقديرات القيمة العادلة للأداة المالية أو مجموعة الأدوات المالية مثلاً كالمبلغ المكتسب , معدل الفائدة الفعال والاستحقاق .

ب- أسباب عدم إجراء تقديرات للقيمة العادلة .

وأضاف المعيار[34] أمور يجب الإفصاح عنها بموجبه :-

1_ عند القيام بقياس العناصر بموجب القيمة العادلة يجب الإبلاغ عن الأمور التي تحدث تغييرات في القيمة العادلة وهي :-

أ- إدراج المكاسب أو الخسائر غير المتحققة في الأوراق المالية بغرض المتاجرة في كشف الأرباح وكذلك المكاسب والخسائر غير المتحققة في الأوراق المالية المتاحة للبيع ( التي تصنف على أنها من ضمن الموجودات المالية والتي تظهر بشكل منفصل ضمن حقوق المساهمين) .

ب- المحاسبة عن ضرائب الدخل إذ يجب تقديم التوجيهات بشأن الإبلاغ عن الآثار الضريبية غير المتحققة في كشف الأرباح والخسائر والتي يبلغ عنها بشكل منفصل ضمن حقوق المساهمين .

ج- مقسوم الأرباح،فوائد الدخل المتضمنة إطفاء العلاوة والخصم الناشئ في الاقتناء( الاستحواذ) لكل الفئات الثلاثة للاستمرار في الاستثمارات في الأوراق المالية ليتم تضمينها في الأرباح وان هذا المعيار لايؤثر على الطرق المستعملة في الاعتراف والقياس بمبلغ مقسوم الأرباح وفوائد الدخل للاعتراف بالمكاسب والخسائر للأوراق المالية المصنفة كأنها متاحة للبيع أو محتفظ بها للاستحقاق للاستمرار بالإعلان عنها في الأرباح.

2- للأوراق المالية والاستثمارات المصنفة على أنها متاحة للبيع وبشكل منفصل وللأوراق المالية المصنفة للاحتفاظ بها للاستحقاق فان كل تقارير الوحدات الاقتصادية ستقوم بالإفصاح عن إجمالي القيمة العادلة , الأرباح غير المتحققة كمكاسب الحيازة , الأرباح غير المتحققة كخسائر الحيازة وأساس التكلفة المطفأة بجانب تاريخ كل نوع رئيسي للورقة المالية لبيان الوضع المالي الحالي لهذا المعيار .) .

وكذلك أضاف المعيار [35] عدة متطلبات للإفصاح وهي :-

1- يجب أن يتم الإفصاح عن الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر وذلك للقيام بتقييم ومتابعة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية .

2- الإفصاح عن الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة ولمرة واحدة وذلك للتأكد من أسباب عدم متابعة قياسها ومتابعة بياناتها في المدد اللاحقة .

3- الإفصاحات الكمية مطلوبة في هذا المعيار ويجب أن تكون حالية ومستعملة بشكل مرتب ومنتظم وعلى هيئة جداول

4- يكون الإبلاغ مشجع ولكن غير مطلوب لدمج معلومات إفصاح القيمة العادلة في هذا المعيار لأن معلومات الإفصاح عن القيمة العادلة تكون ضمن قرارات محاسبية أخرى في فترة الإفصاح المطلوب , أذا أجريت . ويكون الإبلاغ أيضا مشجع ولكن غير مطلوب للإفصاح عن معلومات لقياسات مماثلة أخرى , أذا أجريت .

أما معايير المحاسبة الدولية فقد أصدرت المعيار **(IAS32) الموسوم (الأدوات المالية:العرض والإفصاح)** وكذلك المعيار **(IAS39)** ولكن تم استبدال هذين المعيارين بمعيار الإبلاغ المالي الدولي **(IFR7) الموسوم (الأدوات المالية:الإفصاحات)** لذلك فقد صنف المعيار المعلومات التي سيقوم بالإفصاح عنها إلى فئتين أساسية وهي [11]:

1- معلومات عن أهمية الأدوات المالية .

2- معلومات عن طبيعة ومدى المخاطر الناتجة من الأدوات المالية .

**و**يقوم المعيار بالإفصاح عن القيمة العادلة من خلال :

1- الموجودات والمطلوبات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة والتي تظهر بشكل منفصل المحتفظ بها للمتاجرة والمحددة في الاعتراف الأولي.

2- الإفصاحات الخاصة بالموجودات والمطلوبات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة والمتضمنة الإفصاحات عن مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والتغييرات في القيمة العادلة المسببة لهذه المخاطر وطرق القياس . (ifrs7,pargraph:9-12)

3- وصف لكل تحوط وأداة التحوط والقيمة العادلة لتلك الأداة وطبيعة المخاطر التي يتم تغطيتها.

4- معلومات لتحوطات القيمة العادلة عن التغييرات في القيمة العادلة لأداة التحوط وفقرة التحوط.

5- معلومات عن القيم العادلة لكل صنف من الموجودات المالية والمطلوبات المالية والتي تمتد إلى :

أ- قابلية المقارنة بالمبالغ المكتسبة .

ب- وصف لكيفية تحديد القيمة العادلة .

ج- مستوى المدخلات المستعمل في القيمة العادلة .

د- التسويات الحركية بين مستويات قياس القيمة العادلة كافصاحات على هيئة ملاحق للأدوات المالية وهو تحديد استعمال القيمة العادلة للمستوى الثالث للمدخلات المتضمن تأثيرها على الربح والخسارة ، الدخل الشامل وتحليلات الحساسية .

ه- معلومات إذا لايمكن قياس القيمة العادلة بموثوقية .

علماً أن الإفصاح عن القيمة العادلة لايتطلب المبلغ المكتسب وإنما هو تقريب معقول للقيمة العادلة مثل القروض التجارية قصيرة الأجل والذمم الدائنة أو للأدوات المالية التي لايمكن قياسها بموثوقية .

**3 ـــ أثر القياس والإفصاح في الدخل**

عند مراقبة المعايير أعلاه تبين أن المعايير لم تشر إلى أثر القياسات والإفصاحات في الدخل بل ، إلا أنها تركت للمعايير الأخرى كل حسب تأثيره وفيما يلي بيان الجوانب التي تؤثر بالدخل وهي :-

حيث تؤثر قياسات القيمة العادلة على قائمة الدخل بموجب المعيار [7] بما يأتي :

1- يجب الإبلاغ عن مكسب أو خسارة معترف بها ناجمة من تغير في القيمة العادلة لموجود مالي أو مطلوب مالي ليس جزءاً من العلاقة التحوطية كما يلي:

أ - يجب إدخال المكسب أو الخسارة من موجود أو مطلوب مالي محتفظ به للمتاجرة في صافي الربح أو الخسارة للفترة التي تنشأ فيها .

ب- المكسب أو الخسارة من موجود مالي متوفر للبيع يجب أن يكون إما:

*داخلة في صافي ربح أو خسارة المدة التي تنشأ فيها،

*معترف بها مباشرة في حقوق الملكية من خلال كشف التغيرات في حقوق الملكية إلى أن يتم بيع الموجود المالي أو تحصيله أو خلافاً لذلك التصرف فيه، أو حتى يتم تحديد أن الموجود المالي انخفضت قيمته في نفس الوقت يجب إدخال المكسب أو الخسارة المتراكمة المعترف بها في السابق في حقوق الملكية في صافي ربح أو خسارة المدة.

2- إذا قامت الوحدة الاقتصادية بالاعتراف بمشتريات الموجودات المالية باستعمال محاسبة تاريخ التسويات فإنه لا يتم الاعتراف بأي تغير في القيمة العادلة للموجود الذي سيتم استلامها خلال المدة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية وذلك بالنسبة للموجودات المسجلة بمقدار التكلفة أو التكلفة المطفأة (عدا عن خسائر انخفاض القيمة)، على أنه بالنسبة للموجودات التي أعيد قياسها بمقدار القيمة العادلة فإنه يجب الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة في صافي الربح أو

الخسارة أو في حقوق الملكية. 3- نظراً لأن تحديد الموجود المالي على أنه محتفظ به للمتاجرة هو بناء على هدف امتلاكه بشكل مبدئي فإنه يجب أن لاتقوم الوحدة الاقتصادية بإعادة تصنيف موجوداتها المالية التي يتم إعادة قياسها بمقدار القيمة العادلة على أنها خارج فئة المتاجرة أثناء الاحتفاظ بها، ويجب على الوحدة الاقتصادية إعادة تصنيف الموجود المالي على أنه ضمن فئة المتاجرة فقط إذا كانت هناك دلالة على وجود نمط فعلي حديث لاستلام ربح قصير الأجل يبرر إعادة التصنيف .

4- الموجودات المالية التي أعيد قياسها بمقدار القيمة العادلة فيكون تأثيرها كالآتي:-

أ- إذا تم الاعتراف بموجود مالي مسجل بمقدار القيمة العادلة (المبلغ القابل للاسترداد أقل من تكلفة الامتلاك الأصلية) مباشرة في حقوق الملكية وكانت هناك أدلة موضوعية على أن الموجود انخفضت قيمته فإن صافي الخسارة المتراكمة التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية يجب استبعادها من حقوق الملكية والاعتراف بها في صافي الربح أو الخسارة للمدة حتى ولو لم يتم إلغاء الاعتراف بالموجود المالي.

ب- مبلغ الخسارة الذي يجب استبعاده من حقوق الملكية والإبلاغ عنه في صافي الربح أو الخسارة هو الفرق بين تكلفة امتلاكه (مخصوماً منه أي تسديد للمبلغ الأصلي والإطفاء) والقيمة العادلة الحالية (لأدوات حقوق الملكية) أو المبلغ القابل للاسترداد (لأدوات الدين) ناقصاً أي خسارة في انخفاض قيمة ذلك الموجود المعترف به سابقاً في صافي الربح أو الخسارة، والمبلغ القابل للاسترداد لأداة دين أعيد قياسها بمقدار القيمة العادلة هو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الحالي في السوق لموجود مالي مماثل.

ج- إذا زادت القيمة العادلة أو المبلغ القابل للاسترداد لموجود مالي مسجل بمقدار القيمة العادلة في مدة لاحقة ومن الممكن إسناد الزيادة بشكل موضوعي لحدث وقع بعد الاعتراف بالخسارة في صافي الربح أو الخسارة فإنه يجب عكس الخسارة مع إدخال المبلغ المعكوس في صافي ربح أو خسارة المدة.

وبالنسبة للإفصاح فقد تناول المعيار [11]جميع الإفصاحات للأدوات المالية والتي تنص على:-

1- الموجودات المالية المقاسه بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة ، موضحة بشكل منفرد المقتناة لإغراض المتاجرة والمحددة كذلك عند الاعتراف المبدئي بها .

2- المطلوبات المالية المقاسه بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة ، موضحة بشكل منفرد المقتناة لإغراض المتاجرة والمحددة كذلك عند الاعتراف المبدئي بها .

3- قيمة خسائر الانخفاض في الموجودات المالية .

4- دخل الفائدة في الموجودات المالية المخفضة .

**ب ـــــ معايير القيمة العادلة للممتلكات الاستثمارية**

**1 ـــــ القياسات**

أشار معيار المحاسبة الدولية **(IAS40)الموسوم (الممتلكات الاستثمارية)** إلى المعالجة المحاسبية للعقارات الاستثمارية ومتطلبات الإفصاح ذات العلاقة .[37]. لذلك هناك مجموعة من المتطلبات يتم مراعاتها عند القياس بموجب القيمة العادلة وهذه المتطلبات هي :

1- يسمح هذا المعيار للوحدة الاقتصادية لاختيار إما:

أ- أنموذج التكلفة العادلة: يجب قياس العقار الاستثماري بالقيمة العادلة ويجب الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل.

ب- أو أنموذج التكلفة: يجب قياس العقار الاستثماري بالتكلفة المستهلكة (مطروحاً منها أي خسائر انخفاض قيمة متراكمة). يجب على الوحدة الاقتصادية التي تختار أنموذج التكلفة أن تفصح عن القيمة العادلة لعقاراتها الاستثمارية .

هذه المرة الأولى التي يقدم فيها المجلس محاسبة أنموذج القيمة العادلة لموجودات غير مالية. أظهرت رسائل التعليق على المسودة E64 أنه بالرغم من دعم الكثيرين لهذه الخطوة، ما زال لدى الكثير من الآخرين تحفظات فكرية وعملية مهمة بخصوص توسيع أنموذج القيمة العادلة لموجودات غير مالية. البعض يعتقد أيضاً أن أسواق معينة للعقارات غير ناضجة بما فيه الكفاية بعد من أجل أن يعمل أنموذج القيمة العادلة بشكل مرضي. علاوة على ذلك يعتقد البعض أنه من المستحيل خلق تعريف حازم للعقار الاستثماري وأن هذا يجعل من غير العملي تطبيق أنموذج القيمة العادلة في الوقت الحالي.

من أجل هذه الأسباب يعتقد المجلس أنه من غير العملي في هذه المرحلة تطبيق أنموذج القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية. بنفس الوقت، يعتقد المجلس أنه من المرغوب فيه السماح بأنموذج القيمة العادلة وتعد هذه الخطوة المهمة للأمام ستسمح لمعدي ومستخدمي البيانات المالية لاكتساب خبرة أكبر في التعامل مع أنموذج القيمة العادلة وستعطي وقتاً لأسواق معينة للعقارات لتحقيق نضوج أكبر.

2- بعد الاعتراف الأولي يجب على الوحدة الاقتصادية التي اختارت أنموذج القيمة العادلة أن تقيس جميع عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة

3- يجب تضمين أي مكسب أو خسارة ناشئة من التغير في القيمة العادلة للعقار الاستثماري في صافي الربح أو الخسارة للمدة التي نشأت فيها.

4- القيمة العادلة للعقار الاستثماري هي غالباً قيمته السوقية . تقاس القيمة العادلة بالسعر الأكثر احتمالا والذي يمكن الحصول عليه بشكل معقول في السوق بتاريخ الميزانية العمومية ليتماشى مع تعريف القيمة العادلة. وهو أفضل سعر ممكن الحصول عليه بشكل معقول من البائع والسعر الأكثر موائمة يمكن الحصول عليه بشكل معقول من المشتري. هذا التقدير يستثنى بالتحديد سعرا مقدراً مضخماً أو منخفضاً نتيجة لشروط أو ظروف خاصة مثل التمويل غير النمطي, ترتيبات البيع وإعادة التأجير، اعتبارات خاصة أو امتيازات منحت من طرف مرتبط بعملية البيع.

5- تحدد الوحدة الاقتصادية القيمة العادلة بدون أية خصومات لتكاليف العملية والتي قد تتحملها عند البيع أو الاستبعاد.

6- يجب أن تعكس القيمة العادلة للعقار الاستثماري حالة السوق الفعلية والظروف كما هي في تاريخ الميزانية العمومية، وليس كما في تاريخ ماضي أو مستقبلي.

7- أن أفضل دليل على القيمة العادلة عادة يأتي من الأسعار الحالية في سوق نشط لعقارات مشابهة في نفس الموقع والحالة لنفس عقود الإيجار والعقود أخرى. تأخذ الوحدة الاقتصادية الحذر لتحديد أي اختلافات في طبيعة ومكان أو حالة العقار، أو في الشروط التعاقدية لعقود الإيجار والعقود الأخرى المتعلقة بالعقار.

8-في حالة غياب أسعار حالية في سوق نشط تأخذ الوحدة الاقتصادية معلومات بالاعتبار من عدة مصادر، تشمل:

أ- أسعار حالية من سوق نشط لعقارات لها طبيعة وحالة وموقع مختلف (أو عرضه لعقود إيجار أو عقود أخرى مختلفة) ، معدلة لتعكس هذه الفروقات .

ب- أسعار حديثة لأسواق اقل نشاطاً مع تعديلات لتعكس أية تغيرات في الظروف الاقتصادية منذ التاريخ الذي حصلت فيه العمليات بهذه الأسعار .

ج- تنبوءات التدفق النقدي المخصومة مبنية على تقديرات للتدفقات النقدية، مدعومة بشروط عقود أيجار حالية و عقود أخرى و(حيثما أمكن) بأدلة خارجية مثل أجور السوق الحالية لعقارات مشابهة في نفس الموقع والحالة، واستخدام معدلات خصم تعكس تقديرات السوق الحالية لعدم اليقين في مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.

9- عدم القدرة على قياس القيمة العادلة بموثوقية

هناك فرضية قابلة للتنفيذ هي أن الوحدة الاقتصادية ستكون قادرة على تحديد القيمة العادلة للعقار الاستثماري بشكل موثوق على أساس متواصل مع ذلك، في حالات استثنائية، هناك دليل واضح عندما تمتلك الوحدة الاقتصادية العقار الاستثماري لأول مرة (أو عندما يصبح عقاراً استثماريا لأول مرة نتيجة لاكتمال الإنشاء أو التطوير أو بعد التغير في الاستخدام) أنها لن تكون قادرة على تحديد القيمة العادلة للعقار الاستثماري بشكل موثوق على أساس متواصل. هذا ينشأ عندما وفقط عندما لا تتكرر عمليات سوقية مماثلة ولا تتوفر تقديرات بديلة للقيمة العادلة (على سبيل المثال، بناءاً على تنبؤات التدفق النقدي المخصوم). في هذه الحالات، يجب على الوحدة الاقتصادية أن تقيس ذلك العقار الاستثماري باستعمال المعالجة المفضلة في المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر "الممتلكات، التجهيزات والمعدات". يجب افتراض القيمة المتبقية (التخريدية) للعقار الاستثماري على أنها صفر. يجب على الوحدة الاقتصادية الاستمرار بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر حتى استبعاد العقار الاستثماري. )

10- إذا قاست الوحدة الاقتصادية سابقاً العقار الاستثماري بالقيمة العادلة يجب عيها الاستمرار بقياس العقار بالقيمة العادلة حتى الاستبعاد (أو حتى يصبح العقار عقاراً مشغولاً من المالك أو حتى تبدأ الوحدة الاقتصادية بتطوير العقار للبيع اللاحق من خلال النشاط الاعتيادي للعمل ) حتى إذا أصبحت عمليات سوقية مماثلة أقل تكراراً أو أصبحت أسعار السوق أقل توفراً

**2 ـــ الإفصاحات**

ذكر معيار المحاسبة الدولية [37] جوانب متعددة للإفصاح لعل أهمها:-

1- على الوحدة الاقتصادية أن تفصح:

أ- عندما يكون التصنيف صعباً عن المقاييس التي وضعت من الوحدة الاقتصادية لتميز العقار الاستثماري من العقار المشغول من المالك ومن العقار المعد للبيع من خلال النشاط الاعتيادي للعمل .

ب- الطرق والفرضيات المهمة التي طبقت لتحديد القيمة العادلة للعقار الاستثماري، شاملاً لتصريح فيما إذا كان تحديد القيمة العادلة مدعوماً بأدلة أو كان بشكل أكبر مبنياً على عوامل أخرى (والتي يجب أن تفصح الوحدة الاقتصادية عنها) بسبب طبيعة العقار والافتقار إلى بيانات سوقية مماثلة .

ج- المدى الذي تحددت فيه القيمة العادلة (كما تم قياسه أو الإفصاح عنه في البيانات المالية) بناءاً على تقييم من مقيم مستقل والذي يعمل بمؤهلات مهنية معترف بها وملائمة ولدية خبرة حديثة في موقع وصنف العقار الاستثماري محل التقييم إذا لم يحدث مثل هذا التقييم ، يجب الإفصاح عن تلك الحقيقة .

2- في حالات استثنائية عندما تقيس الوحدة الاقتصادية الاستثمارات العقارية باستعمال المعالجة المفضلة (بسبب الافتقار إلى تحديد قيمة عادلة موثوقة) يجب أن تفصح عن التسوية المطلوبة بالفقرة السابقة عن المبالغ المتعلقة بعقارات استثمارية أخرى. بالإضافة إلى ذلك يجب على الوحدة الاقتصادية أن تفصح عن :

أ- وصف للعقار الاستثماري .

ب- توضيح لماذا لا يمكن قياس القيمة العادلة بشكل موثوق .

ج- إذا أمكن، مدى التقديرات والتي يمكن إلى حد كبير أن تقع القيمة العادلة خلاله .

د- عند التخلص من العقار الاستثماري غير المسجل حسب القيمة العادلة:

* حقيقة أن الوحدة الاقتصادية قد تخلصت من عقار استثماري غير مسجل حسب القيمة العادلة .

* القيمة الدفترية لذلك العقار الاستثماري بتاريخ البيع .

* مبلغ المكسب أو الخسارة المتحقق .

**3 ـــــ أثر القياس والإفصاح في الدخل**

بموجب المعيار الدولي **(IAS40)** هناك عدة أمور تؤثر على قائمة الدخل والتي تنشأ من خلال استعمال القيمة العادلة في القياس وهذه الأمور هي [7]:-

1-الإضافات الناتجة عن الامتلاكات من خلال اندماج المشروعات

2-الاستبعادات

3-صافي المكاسب أو الخسائر من تعديلات القيمة العادلة

4-مبلغ المكسب أو الخسارة المتحقق

**ج ـــــ معايير القيمة العادلة للموجودات غير الملموسة**

**1 ـــــ القياسات**

أشار معيار المحاسبة الدولية **(IAS38)الموسوم (الموجودات غير الملموسة)** إلى بيان المعالجة المحاسبية للموجودات غير الملموسة التي لم يتم تناولها بالتحديد في معيار محاسبة دولي آخر، ويتطلب هذا المعيار أن تعترف الوحدة الاقتصادية بالموجود إذا تم تلبية مقاييس معينة، كما يحدد هذا المعيار كيفية قياس المبلغ المسجل للموجودات غير الملموسة ويتطلب إفصاحات معينة بشأن هذا النوع من الموجودات. وهناك عدة جوانب للقياس وهي [40] :

1- يجب قياس الموجود مبدئيا بمقدار تكلفته.

وتشمل تكلفة موجود غير ملموس سعر شرائه بما في ذلك أية رسوم استيراد وضرائب شراء غير قابله للاسترجاع وأي إنفاق يعزى بشكل مباشر لإعداد الموجود لاستعماله المقصود، ويشمل الإنفاق الذي يعزى بشكل مباشر على سبيل المثال الرسوم المهنية للخدمات القانونية، ويتم خصم أية خصومات ومسموحات تجارية للتوصل إلى التكلفة

2- بعد الاعتراف المبدئي يجب تسجيل الموجود غير الملموس بمقدار تكلفته مخصوما منها الإطفاء المتراكم و أية خسائر متراكمة في انخفاض القيمة. وكالآتي :

أ- بعد الاعتراف المبدئي بالموجود غير الملموس يجب تسجيله بمقدار مبلغ أعيد تقييمه يمثل قيمته العادلة في تاريخ إعادة التقييم مخصوما منه أي إطفاء متراكم لاحق و أية خسائر متراكمة لاحقة في انخفاض القيمة، و لأغراض إعادة التقييم بموجب هذا المعيار يجب تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى السوق النشط، و يجب إجراء عمليات إعادة التقييم بشكل منتظم كاف بحيث لا يختلف المبلغ المسجل ماديا عن المبلغ الذي كان سيتم تحديده باستعمال القيمة العادلة في تاريخ الميزانية العمومية.

ب- إذا كان من الممكن تحديد القيمة العادلة لموجود بالرجوع إلى سوق نشط في تاريخ قياس لاحق فان المعاملة البديلة المسموح بها يتم تطبيقها منذ ذلك التاريخ .

ج- إذا لم يعد ممكنا تحديد القيمة العادلة لموجود غير ملموس أعيد تقييمه بالرجوع إلى سوق نشط فان المبلغ المسجل للموجود يجب أن يكون مساويا لمبلغه المعاد تقييمه في تاريخ آخر إعادة تقييم بالرجوع إلى السوق النشط مخصوما منه أي إطفاء متراكم لاحق و أية خسائر متراكمة لاحقة في انخفاض القيمة.

**2 ـــــ الإفصاحات**

هناك عدة أمور يجب أن تفصح عنها الوحدة الاقتصادية التي تستخدم القيمة العادلة للموجودات غير الملموسة والتي نص عليها معيار المحاسبة الدولي (IAS38) وهذه الأمور هي [40]:

1- يجب أن تفصح البيانات المالية عن الموجودات غير الملموسة التي تم حيازتها عن طريق منحة حكومية و معترف بها مبدئيا بمقدار قيمتها العادلة عن :

أ- القيمة العادلة المعترف بها مبدئيا لهذه الموجودات .

ب- مبلغها المسجل .

ج- ما إذا كانت مسجلة بموجب المعاملة الأساسية أو المعاملة البديلة المسموح بها للقياس التالي .

د- وجود الموجودات غير الملموسة المقيدة ملكيتها و مبالغها المسجلة و كذلك المبالغ المسجلة للموجودات غير الملموسة المرهونة كضمان للمطلوبات.

ه- مبلغ المطلوبات لامتلاك الموجودات غير الملموسة.

2- الموجودات غير الملموسة المسجلة بموجب المعاملة البديلة المسموح بها فإذا سجلت هذه الموجودات بمقدار مبالغ أعيد تقييمها فانه يتم الإفصاح عن

أ- حسب فئة الموجودات غير الملموسة:

* تاريخ بدء تطبيق إعادة التقييم.

* المبلغ المسجل للموجودات غير الملموسة المعاد تقييمها.

* المبلغ المسجل الذي كان سيتم إدخاله في البيانات المالية لو أنه تم تسجيل الموجودات المعاد تقييمها بموجب المعاملة الأساسية .

ب- مبلغ فائض إعادة التقييم المتعلق بالموجودات غير الملموسة في بداية و نهاية المدة مبينا التغيرات خلال المدة و أية قيود على توزيع الرصيد على المساهمين .

**3 ـــ أثر القياس والإفصاح على الدخل**

هناك مجموعة من الجوانب تؤثر على الدخل عند استعمال القيمة العادلة في القياس والإفصاح للموجودات غير الملموسة وهذه الجوانب هي [40] :-

1- إذا زادت القيمة المسجلة لموجود غير ملموس نتيجة لإعادة التقييم فانه يجب تسجيل الزيادة مباشرة في حقوق الملكية تحت عنوان فائض إعادة التقييم على أنه يجب الاعتراف بالزيادة في إعادة التقييم على أنها دخل إلى المدى الذي يعكس الانخفاض في إعادة تقييم نفس الموجود و أن ذلك الانخفاض في إعادة التقييم كان معترفا به في السابق على أنه مصروف.

2- إذا انخفض المبلغ المسجل لموجود نتيجة لإعادة تقييم فانه يجب الاعتراف بالانخفاض على أنه مصروف، على أنه يجب تحميل الانخفاض في إعادة التقييم مباشرة مقابل أي فائض في إعادة التقييم إلى المدى الذي لا يزيد به الانخفاض عن المبلغ المحتفظ به في فائض إعادة التقييم فيما يتعلق بنفس ذلك الموجود.

3- يمكن تحويل فائض إعادة التقييم المتراكم الداخل ضمن حقوق الملكية و ذلك مباشرة للأرباح المحتجزة عندما يتحقق الفائض، و من الممكن أن يتحقق الفائض بكامله عند سحب الموجود من الخدمة أو التخلص منه، على أن من الممكن تحقيق بعض الفائض عند استخدام الوحدة الاقتصادية للموجود، و في هذه الحالة يكون مبلغ الفائض المحقق هو الفرق بين الإطفاء بناء على المبلغ المسجل المعاد تقييمه للموجود و الإطفاء الذي كان سيتم الاعتراف به بناء على التكلفة التاريخية للموجود، ولا يتم التحويل من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المحتجزة من خلال كشف الدخل.

4- يجب أن تفصح البيانات المالية عما يلي لكل فئة من الموجودات غير الملموسة عند استعمال القيمة العادلة:-

أ-الزيادات أو الانخفاضات خلال المدة الناتجة من إعادة من خسائر انخفاض القيمة المعترف بها أو المعكوسة مباشرة في حقوق (إن وجدت).
ب-خسائر انخفاض القيمة المعترف في كشف الدخل خلال المدة (إن وجدت) .
ج-خسائر انخفاض القيمة المعكوسة في كشف الدخل خلال المدة(إن وجدت) .

**د ـــــ معايير القيمة العادلة للإيراد**

**1 ـــــ القياسات**

أشار معيار المحاسبة الدولية **(IAS18) الموسوم (الإيراد)** إلى تحديد توقيت الاعتراف بالإيراد . ويعترف به عندما يكون من المتوقع أن تؤول المنافع الاقتصادية إلى الوحدة الاقتصادية بشرط إمكانية قياس تلك المنافع بطريقة موثوق فيها . وكذلك يحدد الظروف التي تتوافر فيها تلك الشروط وبالتالي تحقق الإيراد. كما يقدم المعيار إرشادات عملية في كيفية تطبيق تلك الشروط .[38]

حيث أن هناك مجموعة متطلبات يجب مراعاتها عند قياس الإيراد وهي [38]:

1- يجب قياس الإيراد على أساس القيمة العادلة للمقابل الذي يتم تسلمه أو القابل للاستلام.

2- تتحدد قيمة الإيراد الناتج عن أية عملية عادة بالاتفاق بين الوحدة الاقتصادية والمشتري أو المستخدم للموجود. وتقاس بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو القابل للاستلام مع الأخذ في الاعتبار أي خصم تجاري أو خصم كمية تمنحه الوحدة الاقتصادية .

3- في حالة مبادلة سلع أو خدمات بسلع أو خدمات أخرى مماثلة في النوع والقيمة، فإن هذه المبادلة لا تمثل عملية مولدة للإيراد. ويحدث هذا عادة في حالة بعض السلع كالبترول أو الألبان حيث يتبادل الموردون المخزون لأجل الوفاء ببعض الطلبيات في الوقت المحدد بمناطق جغرافية محددة. أما في حالة بيع سلع أو تأدية خدمات مقابل الحصول على سلع أو خدمات غير مماثلة فإن هذه العملية تعتبر مولدة للإيرادات. ويتم قياس الإيراد في هذه الحالة على أساس القيمة العادلة للسلع أو الخدمات المستلمة مع تعديلها بأية مبالغ نقدية أو نقدية معادلة يتم مبادلتها. وفي حالة عدم إمكانية تحديد القيمة العادلة للسلع أو الخدمات بطريقة موثوق بها، فإنه يجب قياس الإيراد على أساس القيمة العادلة للسلع والخدمات التي تتنازل عنها الوحدة الاقتصادية مع تعديلها بأية مبالغ نقدية أو نقدية معادلة يتم مبادلتها.

**2 ـــــ الإفصاحات**

لا توجد متطلبات ضمن المعايير المحاسبية يمكن مراعاتها في الإفصاح عن الإيراد وذلك لأن الإيراد يعترف به وليس يفصح عنه .

**3 ـــــ أثر القياس والإفصاح على الدخل**

عند مراقبة المعايير أعلاه تبين أن المعايير لم تشر إلى أثر القياسات والإفصاحات في الدخل بل ، إلا أنها تركت للمعايير الأخرى كل حسب تأثيره وفيما يأتي بيان الجوانب التي تؤثر بالدخل وهي :-

أشارت القاعدة المحاسبية الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية في العراق إلى قاعدة (12) الموسومة **(الأرباح والخسائر الرأسمالية)** ولهذه القاعدة تأثير على الدخل في القياس والإفصاح وهذا التأثير هو[5]:-

1- قد تحقق أرباح أو خسائر رأسمالية نتيجة لقيام الوحدة الاقتصادية باستبدال بعض موجوداتها الثابتة بالقيمة السوقية العادلة بموجودات ثابتة ليست من نفس صنف ونوع الموجود بالإضافة إلى دفع نقدي وذلك نتيجة للفرق الحاصل بين القيمة الدفترية لتلك الموجودات والقيمة السوقية العادلة التي تقبلها البائع .

2- عند قيام الوحدة الاقتصادية باستبدال بعض الموجودات الثابتة القديمة بأخرى من نفس صنف ونوع الموجود فأن الخسائر الناشئة عن فروقات القيمة الدفترية والقيمة السوقية العادلة تعتبر خسائر رأسمالية ،ولا يتم الأخذ بالأرباح المتحققة عن هذه العملية .

3- تعالج الأرباح الرأسمالية وفقا" لمتطلبات هذه القاعدة ضمن حساب الاحتياطات الرأسمالية التي يمكن استعمالها في تعلية رأس المال ولا يجوز اعتبار هذه المكاسب ربحا" قابلا" للتوزيع .

4- عند تحقيق الخسائر الرأسمالية تطفأ في حساب الاحتياطيات الرأسمالية ، وفي حالة عدم وجود احتياطي رأسمالي ناشئ عن الأرباح الرأسمالية أو عدم كفايته بتحمل حساب الأرباح والخسائر بتلك الخسائر .

5- يـــجب على الوحدات الاقتصادية الإفصاح عن الأرباح والخسائر الرأسمالية في البيانات المالية وتقرير الإدارة .

## المبحث الرابع

## الجانب العملي

### أولاً / مدى التزام المصارف بتطبيق المعايير والقواعد المحاسبية الخاصة بقياسات القيمة العادلة

يتم عرض تطبيق المصارف عينة البحث للمعايير والقواعد المحاسبية المنصوص عليها والخاصة باستخدام القيمة العادلة إذ من خلاله سيتم توضيح مدى التزام المصارف بتطبيق هذه المعايير والقواعد وفيما يأتي بيـــان التـــزام كـــل مصرف من المصارف عينة البحث :-

ولكن قبل أن يتم بيان مدى التزام المصارف بالقواعد والمعايير يجب ذكر بعض الملاحظات التي سيتم استخدامها أدناه :-

1- تم استبعاد المعايير المحاسبية المالية والاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية وذلك لأن المصارف ملزمة في السنوات اللاحقة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية .

2- سيتم استخدام مجموعة من الرموز والتي تمثل مختصرات لبعض المصطلحات وهي :-

ق م تعني القاعدة المحاسبية العراقية

م د تعني المعيار المحاسبي الدولي

ف تعني الفقرة التي تناولت هذا النص

م تعني أن المصرف ملتزم بمتطلبات المعيار أو القاعدة المحاسبية

غ م تعني أن المصرف غير ملتزم بمتطلبات المعيار أو القاعدة المحاسبية

**جدول (3) مستوى التزام المصارف بقياسات القيمة العادلة**

| متطلبات المعايير (الدولية والمحلية) | رقم الفقرة والمعيار أو القاعدة | المصارف | | | | | إجمالي نسبة التزام المصارف بالفقرة والمعيار والقاعدة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | مصرف الشمال | مصرف الشرق الأوسط | مصرف الائتمان | مـــصرف بغداد | المصرف المتحد | |
| **معيار الموجودات غير الملموسة** | | | | | | | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1-تسجيل الموجود بعد الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة | ف64 م د38 | غ م | غ م | غ م | غ م | غ م | %0 |
| 2-تحديد القيمة العادلة للموجود في سوق نشط في تاريخ قياس لاحق | ف75 م د38 | غ م | غ م | غ م | غ م | غ م | %0 |
| نسبة الالتزام | | %0 | %0 | %0 | %0 | %0 | |
| **معيار الممتلكات الاستثمارية** | | | | | | | |
| 1-قياس العقار الاستثماري بالقيمة العادلة والاعتراف بالتغييرات في كشف الدخل . | ف5 م د40 | لا | لا | لا | لا | لا | %0 |
| 2-بعد الاعتراف الأولي يتم قياس جميع العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة . | ف27 م د40 | لا | لا | لا | لا | لا | %0 |
| 3-تضمين أي مكسب أو خسارة ناشئة من التغيير في القيمة العادلة للعقار للاستثماري في صافي الربح أو الخسارة للفترة التي نشأ فيها . | ف28 م د40 | لا | لا | لا | لا | لا | %0 |
| 4-تحديد القيمة العادلة للعقار الاستثماري بدون أي خصومات لتكاليف العملية والتي قد تتحملها عند البيع أو الاستبعاد . | ف30 م د40 | لا | لا | لا | لا | لا | %0 |
| 5- تعكس القيمة العادلة للعقار الاستثماري حالة السوق الفعلية والظروف كما هي في تاريخ الميزانية العمومية وليس كما في تاريخ ماضي أو مستقبلي . | ف31 م د40 | | | | | | |
| نسبة الالتزام | | %0 | %0 | %0 | %0 | %0 | |

| معايير الأدوات المالية | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1-الاعتراف بأحد بنود الموجودات أو بأحد بنود المطلوبات المالية بشكل مبدئي وقياسه بالقيمة العادلة | ف66 م د39 | غ م | غ م | غ م | غ م | م | %20 |
| 2- قياس الموجود المالي بعد الاعتراف المبدئي حيث تصنف الموجودات المالية إلى أربعة فئات: | ف68 م د39 | م | م | م | م | م | %100 |
| *القروض والذمم المدينة التي أوجدتها الوحدة الاقتصادية والتي غير محتفظ بها لأغراض المتاجرة | | | | | | | |
| *الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق | | | | | | | |
| *الموجودات المالية المتوفرة للبيع | | | | | | | |
| *الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة | | م | م | م | م | م | %100 |
| 3-تحديد القيمة العادلة لموجود مالي أو مطلوب مالي بدون أي نية أو حاجة للتصفية أو تقليص نطاق عملياتها | ف98 م د39 | غ م | غ م | غ م | غ م | م | %20 |
| 4-الإبلاغ عن مكسب أو خسارة معترف بها ناجمة من تغيير في القيمة العادلة لموجود مالي أو مطلوب مالي ليس جزءاً من العلاقة التحوطية | ف103م د39 | غ م | غ م | غ م | غ م | غ م | %0 |
| 5-تقدير سعر التحويل للمطلوبات باستخدام بالقيمة العادلة لمقابلتها | ف م د 13 | | | | | | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بموجودات أو بالمبلغ الذي تحمل به لإتمام الالتـــزام بعملية التحويل | | | | | | | |
| نسبة الالتزام | | %40 | %40 | %40 | %40 | %80 | |
| **معايير الأرباح والخسائر الرأسمالية** | | | | | | | |
| 1-تحقق أرباح أو خسائر رأسمالية نتيجـــة للقيـــام باســـــتبدال بعـــــض الموجودات الثابتة بالقيمة السوقية العادلة بموجودات ثابتة ليـــست مـــن نفـــس صنف ونـــوع الموجـــود بالإضافة إلى دفع نقـــدي وذلـــك نتيجـــة للفـــرق الحاصـــل بـــين القيمـــة الدفترية لتلك الموجودات والقيمة الـــسوقية العادلـــة التي تقبلها البائع . | ف6 م12 | ق | م | م | م | لا | م | %80 |
| | | | غ م | غ م | غ م | لا | م | %20 |
| 2- اســـــتبدال بعـــــض الموجودات الثابتة القديمة بأخرى من نفس صـــنف ونـــوع الموجـــود فـــأن الخـــسائر الناشـــئة عـــن فروقات القيمة الدفتريـــة والقيمة الـــسوقية العادلـــة تعتبر خـــسائر رأســـمالية ،ولا يتم الأخذ بالأربـــاح المتحققة عن هذه العملية. | ف7 م12 | ق | | | | | | |
| | | | غ م | غ م | غ م | لا | غ م | %0 |
| 3-تعـــــالج الأربـــــاح الرأسمالية ضمن حـــساب الاحتياطـــات الرأســـمالية التي يمكن استخدامها في تعلية رأس المال ولايجوز اعتبـــار هـــذه المكاســـب ربحا" قابلا" للتوزيع . | ف8 م12 | ق | | | | | | |
| | | | غ م | غ م | غ م | لا | غ م | %0 |
| | ف9 م12 | ق | | | | | | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 4-عند تحقيق الخسائر الرأسمالية تطفأ في حساب الاحتياطيات الرأسمالية،وفي حالة عدم وجود احتياطي رأسمالي ناشئ عن الأرباح الرأسمالية أو عدم كفايته بتحمل حساب الأرباح والخسائر بتلك الخسائر . | | | | | | | |
| نسبة الالتزام | | %25 | %25 | %25 | %0 | %50 | |

**بتصرف الباحثة :[20] , [37], [10] , [36] , [5]**

الجدول أعلاه يبين مستوى التزام المصارف عينة البحث بالمعايير والقواعد المحاسبية الخاصة بقياسات القيمة العادلة وتم بيان التزام كل مصرف من المصارف بتطبيق عدد من بنود القواعد المحاسبية المحلية والمعايير المحاسبية الدولية وكذلك بيان نسبة التزام كل مصرف من المصارف بالفقرة الخاصة بالقاعدة أو المعيار .

ومما تقدم ومن النسب المذكورة أعلاه تبين أن أكثر مصرف ملتزم بتطبيق المعايير والقواعد المحاسبية هو المصرف المتحد للاستثمار والذي حاز على أعلى نسبة وهي 83% أما المصرف الذي حاز على أقل نسبة التزام هو مصرف بغداد وهي 17% ولكن هذه النسبة لا تعني عدم التزام المصرف بتطبيق القواعد والمعايير المحاسبية وإنما توجد هناك حالات عديدة لم يمارسها المصرف خلال السنوات قيد البحث ويعود السبب إلى عدم حصول مثل هكذا حالات في عمليات المصرف خلال الفترة عينة البحث.

**ثانياً / تحليل نتائج النشاط للمصارف عينة البحث**

سيتم من خلال هذا المطلب عرض لنتائج مقارنة قائمة الدخل (نتيجة النشاط) وفقاً للقياسات التقليدية وقياسات القيمة العادلة لكل مصرف من المصارف عينة البحث ولكل سنة من السنوات.

**أ ـــ مصرف بغداد**

سيتم من خلال التحليل أدناه بيان للاختلاف لقائمة الدخل بين نتائج القياس التقليدي وقياسات القيمة العادلة لكل سنة من السنوات :-

**جدول (4) مقارنة نتيجة النشاط بين القياسات التقليدية وقياسات القيمة العادلة للسنوات من 2008 – 2010**

| رقم الدليل المحاسبي | اسم الحساب | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|
| 4 | إيرادات النشاط الجاري | 178322422 | 126284000 | 78202000 |
| 43 | إيراد النشاط الخدمي | 0 | 0 | 0 |
| 44 | إيراد العمليات المصرفية | 0 | 0 | 0 |
| 46 | إيراد الاستثمارات | | | |
| | مجموع الإيرادات | 0 | 126284000 | 0 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 3 | تنزل : مصروفات النشاط الجاري | | | |
| 34 | مصروفات العمليات المصرفية | 0 | 0 | 0 |
| 37 | الاندثارات والاطفاءات | 0 | 0 | 0 |
| 33-31 | المصروفات الإدارية | 0 | 0 | 0 |
| | مجموع المصروفات | 0 | 0 | 0 |
| | فائض (عجز) النشاط الجاري | 178322422 | 126284000 | 78202000 |
| | تضاف:الإيرادات خارج النشاط الجاري | | | |
| 43 | إيراد النشاط الخدمي | (178322422) | (126284000) | (78202000) |
| 48 | الإيرادات التحويلية | 0 | 0 | 0 |
| 49 | الإيرادات الأخرى | (217847206) | (278433725) | (115447635) |
| | مجموع الإيرادات التحويلية والأخرى | (396169628) | (404717725) | (1936496359) |
| | تنزل:المصروفات خارج النشاط الجاري | | | |
| 38 | المصروفات التحويلية | 0 | 0 | 0 |
| 39 | المصروفات الأخرى | 0 | 0 | 0 |
| | مجموع المصروفات التحويلية والأخرى | 0 | 0 | 0 |
| | الفائض (العجز) | (217847206) | (278433725) | (115447635) |
| | يوزع الفائض كما يلي : | | | |
| | الديون المشكوك في تحصيلها | 0 | 0 | 0 |
| | تخصيصات ضريبية | (191440707) | 1680015641 | 1075934305 |
| | الاحتياطي القانوني لرأس المال | (1320325) | (129422468) | (59569097) |
| | أرباح غير موزعة (الفائض المتراكم) | (25086174) | (2459026898) | (1131802843) |

مما تقدم أعلاه ومن خلال المقارنة بين قوائم الدخل للقياسات التقليدية وقياسات القيمة العادلة تبين أن هناك اختلافاً في القياسات ففي عام 2008 كانت نسبة الاختلاف بين القياسات التقليدية وقياسات القيمة العادلة بالزيادة 1% ولعام 2009 كانت 1,5% بالزيادة أما عام 2010 فكانت النسبة 0,7% بالزيادة ويعود السبب في زيادة النسب هو تم حدوث تغيير في الإيرادات بالزيادة مما أدى إلى تغيير الدخل .

**ب ـــــ مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار**

سيتم من خلال التحليل أدناه بيان للاختلاف لقائمة الدخل بين نتائج القياس التقليدي وقياسات القيمة العادلة لكل سنة من السنوات :-

**جدول (5) مقارنة نتيجة النشاط بين القياسات التقليدية وقياسات القيمة العادلة للسنوات من 2008 - 2010**

| رقم الدليل المحاسبي | اسم الحساب | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|
| 4 | إيرادات النشاط الجاري | | | |
| 44 | إيراد العمليات المصرفية | 0 | 0 | 0 |
| 46 | | 0 | 0 | 0 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | إيراد الاستثمارات | | | |
| | مجموع الإيرادات النشاط الجاري | 0 | 0 | 0 |
| 3<br>34<br>37<br>31ـــــ33 | تنزل : مصروفات النشاط الجاري<br>مصروفات العمليات المصرفية<br>الاندثارات والاطفاءات<br>المصروفات الإدارية | 9711115<br>0<br>0 | 84240358<br>0<br>0 | 0<br>0<br>0 |
| | مجموع المصروفات النشاط الجاري | 9711115 | 84240358 | 0 |
| | فائض (عجز) النشاط الجاري | (9711115) | (84240358) | 0 |
| 43<br>48<br>49 | تضاف:الإيرادات خارج النشاط الجاري<br>إيراد النشاط الخدمي<br>الإيرادات التحويلية<br>الإيرادات الأخرى | 0<br>0<br>(126180011) | 0<br>0<br>197200144 | 0<br>0<br>13400500 |
| | مجموع الإيرادات التحويلية والأخرى | (126180011) | 197200144 | 13400500 |
| 38<br>39 | تنزل:المصروفات خارج النشاط الجاري<br>المصروفات التحويلية<br>المصروفات الأخرى | 0<br>489591 | 0<br>38662588 | 0<br>17553115 |
| | مجموع المصروفات التحويلية والأخرى | 489591 | 38662588 | 17553115 |
| | الفائض (العجز) القابل للتوزيع | (136380717) | 74296898 | (4152615) |
| | يوزع الفائض كما يلي :<br>تخصيصات ضريبية<br>الاحتياطي القانوني لرأس المال<br>احتياطي التوسعات<br>أرباح غير موزعة (الفائض المتراكم) | (18975621)<br>(5870255)<br>0<br>(111534841) | (32139359)<br>5321805<br>5728078<br>95386374 | 0<br>(207631)<br>0<br>(3944984) |

مما تقدم أعلاه ومن خلال المقارنة بين قوائم الدخل للقياسات التقليدية وقياسات القيمة العادلة تبين أن هناك اختلافاً في القياسات ففي عام 2008 كانت نسبة الاختلاف بين القياسات التقليدية وقياسات القيمة العادلة بالزيادة 0,9% ولعام 2009 كانت 0,6% بالانخفاض أما عام 2010 فكانت النسبة 0,04% بالزيادة ويعود السبب في زيادة النسب هو في عام 2008 وعام 2010 تم حدوث تغيير في الإيرادات بالزيادة أما في عام 2009 فالتغيير الذي حصل هو على الإيرادات بالانخفاض والمصروفات بالزيادة مما أدى إلى تغيير الدخل

**ج ـــ المصرف المتحد للاستثمار**

سيتم من خلال التحليل أدناه بيان للاختلاف لقائمة الدخل بين نتائج القياس التقليدي وقياسات القيمة العادلة لكل سنة من السنوات :-

**جدول (6) مقارنة نتيجة النشاط بين القياسات التقليدية وقياسات القيمة العادلة للسنوات من 2008 – 2010**

| رقم الدليل المحاسبي | اسم الحساب | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|
| 4 | إيرادات النشاط الجاري | | | |
| 43 | إيراد النشاط الخدمي | 0 | 0 | 0 |
| 44 | إيراد العمليات المصرفية | 0 | 0 | 0 |
| 46 | إيراد الاستثمارات | 0 | 0 | 0 |
| | مجموع الإيرادات | 0 | 0 | 0 |
| 3 | تنزل : مصروفات النشاط الجاري | | | |
| 34 | مصروفات العمليات المصرفية | 0 | 6064111000 | 0 |
| 37 | الاندثارات والاطفاءات | 0 | 0 | 0 |
| 33-31 | المصروفات الإدارية | 0 | 0 | 0 |
| | مجموع المصروفات | 0 | 6064111000 | 0 |
| | فائض (عجز) النشاط الجاري | 0 | (6064111000) | 0 |
| | تضاف:الإيرادات خارج النشاط الجاري | | | |
| 43 | إيراد النشاط الخدمي | 0 | 0 | 0 |
| 48 | الإيرادات التحويلية | 0 | 0 | 0 |
| 49 | الإيرادات الأخرى | 112025775 | (14458191) | 8598000 |
| | مجموع الإيرادات التحويلية والأخرى | 112025775 | (14458191) | 8598000 |
| | تنزل:المصروفات خارج النشاط الجاري | | | |
| 38 | المصروفات التحويلية | 0 | 0 | 0 |
| 39 | المصروفات الأخرى | (608000000) | 12916000 | (21150000) |
| | مجموع المصروفات التحويلية والأخرى | (608000000) | 12916000 | (21150000) |
| | الفائض (العجز) | (720025775) | (6513218191) | 29748000 |
| | يوزع الفائض كما يلي : | | | |
| | إطفاء خسائر سنوات سابقة | 0 | 0 | 0 |
| | تخصيصات ضريبية | 0 | (1291513729) | (172800850) |
| | الاحتياطي القانوني لرأس المال | 0 | (261084873) | 1787783942 |
| | | 0 | | (95441092) |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | أرباح غير موزعة (الفائض المتراكم) | | (4960619589) | |

مما تقدم أعلاه ومن خلال المقارنة بين قوائم الدخل للقياسات التقليدية وقياسات القيمة العادلة تبين أن هناك اختلاف في القياسات ففي عام 2008 كانت نسبة الاختلاف بين القياسات التقليدية وقياسات القيمة العادلة بالسالب 50,3% ولعام 2009 كانت 28% بالزيادة أما عام 2010 فكانت النسبة 0,07% بالانخفاض ويعود السبب في زيادة النسب هو 2009 تم حدوث تغيير في الإيرادات بالزيادة أما في عام 2010 فالتغيير الذي حصل هو على المصروفات مما أدى إلى تغيير الدخل أما عام 2008 فكانت نتيجة النشاط سالبة مما يعني أن مصرف المتحد قد حقق على تطوراً ايجابيا في نشاط عمله وذلك للتحول من نسبة خسارة 50,3% في عام 2008 إلى نسبة ربح في 28% في عام 2009.

**د ـــ مصرف الائتمان العراقي**

سيتم من خلال التحليل أدناه بيان للاختلاف لقائمة الدخل بين نتائج القياس التقليدي وقياسات القيمة العادلة لكل سنة من السنوات :-

**جدول (7) مقارنة نتيجة النشاط بين القياسات التقليدية وقياسات القيمة العادلة للسنوات من 2008 – 2010**

| رقم الدليل المحاسبي | اسم الحساب | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|
| 4 | إيرادات النشاط الجاري | | | |
| 44 | إيراد العمليات المصرفية | 0 | 0 | 0 |
| 46 | إيراد الاستثمارات | 0 | 0 | 0 |
| | مجموع الإيرادات النشاط الجاري | 0 | 0 | 0 |
| 3 | تنزل : مصروفات النشاط الجاري | | | |
| 34 | مصروفات العمليات المصرفية | 45503900 | 0 | 95118905 |
| 37 | الاندثارات والاطفاءات | 0 | 0 | 0 |
| 31ـــــ33 | المصروفات الإدارية | 0 | 0 | 0 |
| | مجموع المصروفات النشاط الجاري | 45503900 | 0 | 95118905 |
| | فائض (عجز) النشاط الجاري | (45503900) | 0 | (95118905) |
| | ~~تضاف:الإيرادات خارج النشاط الجاري~~ | | | |
| 43 | إيراد النشاط الخدمي | 0 | 0 | 0 |
| 48 | الإيرادات التحويلية | 0 | 0 | 0 |
| 49 | الإيرادات الأخرى | 6349000 | (508081558) | (293164889) |
| | مجموع الإيرادات التحويلية والأخرى | 6349000 | (508081558) | (293164889) |
| | تنزل:المصروفات خارج النشاط الجاري | | | |
| 38 | المصروفات التحويلية | 0 | 0 | 0 |
| 39 | المصروفات الأخرى | (45258900) | 0 | 50160 |
| | مجموع المصروفات التحويلية والأخرى | (45258900) | 0 | 50160 |
| | الفائض (العجز) القابل للتوزيع | 6104000 | (508081558) | (388333954) |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | يوزع الفائض كما يلي :<br>تخصيصات ضريبية<br>الاحتياطي القانوني لرأس المال<br>أرباح غير موزعة (الفائض المتراكم) | 6564067<br>(92013)<br>(368054) | (55713604)<br>(90473591)<br>(361894363) | 685099380<br>(53671666)<br>(1019761668) |

مما تقدم أعلاه ومن خلال المقارنة بين قوائم الدخل للقياسات التقليدية وقياسات القيمة العادلة تبين أن هناك اختلافاً في القياسات ففي عام 2008 كانت نسبة الاختلاف بين القياسات التقليدية وقياسات القيمة العادلة بالانخفاض 0,03% ولعام 2009 كانت 5,4% بالزيادة أما عام 2010 فكانت النسبة 3,9% بالزيادة ويعود السبب في زيادة النسب هو في عام 2009 وعام 2010 تم حدوث تغيير في الإيرادات بالزيادة أما في عام 2008 فالتغيير الذي حصل هو على الإيرادات بالانخفاض والمصروفات بالزيادة مما أدى إلى تغيير الدخل .

**هـ ـــ مصرف الشمال للاستثمار والتمويل**

سيتم من خلال التحليل أدناه بيان للاختلاف لقائمة الدخل بين نتائج القياس التقليدي وقياسات القيمة العادلة لكل سنة من السنوات :-

**جدول (8) مقارنة نتيجة النشاط بين القياسات التقليدية وقياسات القيمة العادلة للسنوات من 2008 - 2010**

| رقم الدليل المحاسبي | أسم الحساب | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|
| 4<br>44<br>46 | إيرادات النشاط الجاري<br>إيراد العمليات المصرفية<br>إيراد الاستثمارات | 0<br>0 | 0<br>0 | 0<br>0 |
| | مجموع الإيرادات النشاط الجاري | 0 | 0 | 0 |
| 3<br>34<br>37<br>31ـــــ33 | تنزل : مصروفات النشاط الجاري<br>مصروفات العمليات المصرفية<br>الاندثارات والاطفاءات<br>المصروفات الإدارية | 143000000<br>0<br>0 | 112856704<br>0<br>0 | 449708429<br>0<br>0 |
| | مجموع المصروفات النشاط الجاري | 143000000 | 112856704 | 449708429 |
| | فائض (عجز) النشاط الجاري | 143000000 | 112856704 | 449708429 |
| 43<br>48<br>49 | تضاف:الإيرادات خارج النشاط الجاري<br>إيراد النشاط الخدمي<br>الإيرادات التحويلية<br>الإيرادات الأخرى | 0<br>0<br>(144179000) | 0<br>0<br>0 | 0<br>0<br>(449708429) |
| | مجموع الإيرادات التحويلية والأخرى | (144179000) | 0 | (449708429) |
| | تنزل:المصروفات خارج النشاط | | | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 38<br>39 | الجاري<br>المصروفات التحويلية<br>المصروفات الأخرى | 0<br>3022000 | 0<br>(389499620) | 0<br>84840 |
| | مجموع المصروفات التحويلية والأخرى | 3022000 | (389499620) | 84840 |
| | الفائض (العجز) القابل للتوزيع | (290201000) | 276642913 | (899501697) |
| | يوزع الفائض كما يلي :<br>تخصيصات ضريبية<br>الاحتياطي القانوني لرأس المال<br>احتياطي التوسعات<br>أرباح غير موزعة (الفائض المتراكم) | (55187360)<br>(47002728)<br>(35251301)<br>(153059611) | 2116243<br>13726333<br>27452667<br>233347670 | (69634166)<br>(41493377)<br>0<br>(2212503554) |

مما تقدم أعلاه ومن خلال المقارنة بين قوائم الدخل للقياسات التقليدية وقياسات القيمة العادلة تبين أن هناك اختلافاً في القياسات ففي عام 2008 كانت نسبة الاختلاف بين القياسات التقليدية وقياسات القيمة العادلة بالزيادة 1,7% ولعام 2009 كانت 1,3% بالانخفاض أما عام 2010 فكانت النسبة 2,9% بالزيادة ويعود السبب في زيادة النسب هو في عام 2008 وعام 2010 تم حدوث تغيير في الإيرادات بالزيادة أما في عام 2009 فالتغيير الذي حصل هو على المصروفات فقط وبالزيادة مما أدى إلى تغيير الدخل .

## المبحث الخامس

## الاستنتاجات والتوصيات

### أولاً / الاستنتاجات

يتناول هذا المطلب عرض استنتاجات البحث النظرية والاستنتاجات المستخلصة عن الدراسة التطبيقية :

**1-** تعد القيمة العادلة أحد أساليب القياس التي هي أقرب ما تكون إلى القيمة الجارية في القياس المحاسبي رغم الاختلافات فيما بينهما إذ قبل ظهور مفهوم القيمة العادلة كان الاصطلاح الشائع هو القيمة السوقية التي تعبر عن السعر الذي تباع أو تشترى به الموجودات، أو هو السعر الذي يتم التعامل به في الأسهم الخاضعة للتعامل في سوق الأوراق المالية، والذي يأتي نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب في هذا السوق ويعد هذا هو سبب التغير المستمر فيه، إضافةً إلى عوامل أخرى تلعب دوراً مهماً في تغيير هذا السعر أهمها توقعات المتعاملين لربحية الوحدة الاقتصادية في المستقبل فضلاً عن عنصر المضاربة وغيرها من العوامل الأخرى التي تؤدي إلى التغيير المستمر في هذا السعر وبالتالي تجتمع هذه العوامل لتؤثر على القيمة السوقية ارتفاعاً وانخفاضاً حسب اتجاه تأثيرها ، وهذه الأسباب مجتمعة أدت إلى ظهور القيمة العادلة .

**2-** تظهر قياسات القيمة العادلة أفضل الأرباح أو الخسائر للمصارف مقارنة بالقياسات التقليدية لكون النشاط المصرفي يعتمد بشكل أساس على الاستثمار في أسهم شركات أخرى ومن ثم فأن نتائج الدخل تتأثر بحركة أسعار الأسهم لتلك

الشركات صعوداً ونزولاً , وأن عدم الاعتراف بمكاسب وخسائر قيمة الاستثمارات يجعل من أرقام الدخل غير معبرة عن نتيجة النشاط الحقيقية .

**3-** أظهرت الدراسة وجود أختلاف بين القياسات التقليدية وقياسات القيمة العادلة في قائمة الدخل من خلال الاختلاف في نتيجة النشاط نتيجة عدم اعتماد المصارف القواعد المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية في العراق ولا معايير المحاسبة الدولية في إعداد قوائمها المالية مما يتطلب إعادة تنظيم تلك القوائم في إطار قياسات القيمة العادلة وهذا ما تم القيام به من خلال الدراسة .

**4-** من خلال الاطلاع على القوائم الخاصة بالمصارف تبين أن هناك تداخل وعدم تمييز بين العناصر الاعتيادية والعناصر غير الاعتيادية في بعض المصارف من خلال دمج بعض العناصر غير الاعتيادية للدخل مع العناصر الاعتيادية للدخل مثلاً وضع إيراد النشاط الخدمي ضمن إيرادات النشاط الجاري بدلاً من وضعه ضمن إيرادات خارج النشاط الجاري مما يؤدي إلى عدم القيام بتقييم أداء المصارف بصورة أكثر واقعية .

**5-** تبين من خلال التحليلات العملية أن نتائج النشاط أثرت بشكل مباشر في نسب الربحية أما بالزيادة أو بالنقصان من خلال تأثيرها على حساب الاحتياطيات أما بتنزيل الخسائر الرأسمالية منها أو إضافة الأرباح الرأسمالية إليها والناتجة من بيع أو استبدال الموجودات الثابتة والاستثمارات المالية بأقل أو أكثر من قيمتها فضلاً عن تأثيرها على الأرباح غير الموزعة من خلال الارتفاع والانخفاض في الفائض قبل التوزيع .

**6-** لم تؤثر التحليلات تأثيراً كبيراً على عناصر الدخل الاعتيادية نتيجة عدم تأثير قياسات القيمة العادلة على ايرادات النشاط الجاري وعلى عكس ذلك فأن التأثيرات الأكبر ظهرت في العناصر غير الأعتيادية وهي الإيرادات الأخرى والمصروفات الأخرى وذلك من خلال ظهور مكاسب وخسائر في تقييم الاستثمارات المالية ناتجة عن قياسات القيمة العادلة.

**ثانياً / التوصيات**

من خلال الاستنتاجات السابقة تم التوصل إلى التوصيات الآتية :-

**1-** ضرورة اعتماد معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالقيمة العادلة من قبل المصارف لأن المصارف مقبلة على اندماجات مع مصارف أجنبية لذلك فأن عملية الاندماج تتطلب أن يكون نظام وأسس العمل واحدة ويتم هذا من خلال استعمال المعايير المحاسبية الدولية وبشكل موحد .

**2-** إعادة النظر في عناصر الدخل من قبل المصارف وفق تبويبات النظام المحاسبي الموحد الخاص بعمل المصارف وتكييفها مع قياسات القيمة العادلة .

**3-** تركيز إجراءات التدقيق من قبل المدققين الداخليين والخارجيين على قياسات القيمة العادلة لما لها من أثر على نتائج نشاط المصارف ومن ثم الآثار اللاحقة على قرارات المستثمرين .

**4-** ضرورة تمييز المصارف بين العناصر الاعتيادية للدخل والعناصر غير الاعتيادية للمصارف ذات الشأن لأن تقييم الأداء يتم على أساس المرحلة الأولى من الدخل وذلك لأن العناصر الاعتيادية تمثل نتائج نشاط المصارف الدائمة أما العناصر غير الاعتيادية فتمثل نتائج نشاط ولكن ليست ضمن النشاط الدائم للمصارف .

**5-** نتيجة أتساع نطاق تطبيق محاسبة القيمة العادلة إذ شمل البنود المالية والبنود غير المالية لذلك يوصي البحث بالتوسع في قياسات القيمة العادلة في ظل المعايير الأخرى وضمن نشاطات أخرى كالنشاطات الزراعية وعمليات الاندماج والمحاسبة عن عقود الإيجار والموجودات غير الملموسة وهناك معايير خاصة لكل بند من البنود المذكور مما يسهل عملية تطبيقها والالتزام بها .

**المصادر :**


1- جمعة ، أحمد حلمي ، "**محاسبة الأدوات المالية ـــــــــ الاعتراف – القياس – التحوط – العرض – الإفصاح** " ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان _ الأردن ، الطبعة الأولى ، 2010 .

2- Ryan . Stephen G. , **"Fair Value Accounting : Under Standing The Isses Raised by The Cerdit Crunch"** , Stern School of Busines , NewYork Sity , 2008.

3- أبو نصار ، أ.د. محمد ـــ حميدات ، د. جمعة ، "**معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية ـــــــــ الجوانب النظرية والعملية**" ، عمان _ الاردن ، 2009 .

4- Sarker.J.B. , **"Accounting and Finance – Contemporary Issues-"** , New Delhi , 2002 .

5- جمهورية العراق , ديوان الرقابة المالية , القواعد المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير والقواعد المحاسبية والرقابية

6- حماد ، د. طارق عبد العال ، "**المحاسبة عن القيمة العادلة**" ، مصر ، الطبعة الاولى ،2003 .

-7http://www.FASB.107.org

8- Spiceland.J.David &Sepe.James F. &Tomassini.Lawrence A.,**"Intermediate Accounting"** , , McGraw – Hill Irwin , New York , 2007 .

9- http://www.IASB.32.org

10- http://www.IASB.39.org

11- http://www.IFRS.7.org

12- حمد ، م.م. منى كامل ، "**نموذج القيمة العادلة وانعكاساته على جودة الاؤباح ـــــــــ دراسة تطبيقية في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار**" ، 2011 ، المؤتمر العلمي الاول للجامعة العراقية ، كلية الادارة والاقتصاد .

13- Sal. Oppenheim Jr. & Cie. KGaA **,"Fair Value Accounting Intensifies The Crisis – Study Warns of Need for Quick Rrform"** , Germany ,2008, E-mail:presse@oppenheim.de .

14- Dr. Babes . Victor & Cozma . Diana Ighian **, "Historical Cost Versus Fair Value " ,** Universitatea de Nord Baia Mare Str Maramurs , 2011 , http://translate.googleusercontent.com .

15- http://en.wikipedia.org

16- الشيخ علي ، ساطع جواد ، "**النظرية المحاسبية**" ، مطبعة العاني ، بغداد _ العراق ، 1992 .

17- حنان ، د. رضوان حلوة ، "**مدخل النظرية المحاسبية (الاطار الفكري _ التطبيقات العملية)** "، دار وائل للنشر ، عمان _ الاردن ، الطبعة الثانية ، 2009 .

18- http://www.IASB.36.org

19- شرويدر ، ريتشارد ـــــــــ كلارك ، مارتل ـــــــــ كاثي ، جاك ، "**النظرية المحاسبية**" ، تعريب د. خالد علي أحمد كاجيجي ـــــــــ أ. ابراهيم ولد محمد فال ، المراجعة العلمية أ.د. الكيلاني عبد الكريم الكيلاني ، دار المريخ للنشر ، الرياض _ المملكة العربية السعودية ، 2006 .

20- حنان ، د. رضوان حلوة ، "**بدائل القياس المحاسبي**" ، دار وائل للنشر ، عمـــان _ الاردن ، الطبعـــة الاولـــى ، 2003 .

21- الفضل ، أ. مؤيد ـــــــ نور ، د. عبد الناصر ـــــــــــ الـــدوغجي ، د. علـــي ، "**المـــشاكل المحاســـبية المعاصرة**" ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان _ الاردن ، 2002 .

22- Malta Communication Authority "II-Piazzetta" , **"Current Cost Accounting Methodologies for The Electronic Communi Cation Sector"** , Malta , 2005 , http://www.mca.org.mt .

23- البلقاوي ، أحمد ، "**نظرية المحاسبة**" ، ترجمة رياض العبد الله ، دار اليازوري للنشر ، عمان _ الاردن ، 2009

24- Glautier.MWE & Underdown.B , **"Accounting Theory and Practice"** , Financial Times , England , 2001 .

25- http://www.framework.org

26- Kieso.Donald E. & Weygandt.Jerry J. & Warfield.Terry D. , **"Intermediate Accounting"** , John Wiley & Sons , United States of America , 2007 .

27- Kieso. Donald E. & Weygandt.Jerry J. & Warfield.Terry D. , **"Intermediate Accounting"** , John Wiley & Sons , United States of America , 2010 .

28- Schroeder.Richard G.& Clark.Myrtle W. & Cathey.Jack M. , **"Financial Accounting Theory and Aniysis"** , 2001 .

29- Pratt.Jamie , **"Financial Accounting"** , John Wiley & Sons,Inc. , United States of America , 2003 .

30- الشيرازي ، د. عباس مهدي ، "**نظرية المحاسبة**" ، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع ، الشامية _ الكويت ، الطبعة الاولى ، 1990 .

31- Libby.Robert & Libby.Patricia A. & Sort.Donial G. ,**"Financial Accounting"** , McGraw – Hill Irwin , New York , 2007 .

32- Roae Peter S. & Hudgins.Sylvia C. , **"Bank Management & Financial Services"** , McGraw – Hill Irwin , New York , 2008 .

33- خوري ، نعيم سابا ، "**القيمة العادلة الابلاغ المالي** " ، المركز الثقافي العربي ، دمشق ـــــــــــ سـوريا ، 2011 . مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) , http://Forum.univbikra.net

34- http://www.FASB.115.org

35- http://www.FASB.157.org

36- http://www,IFRS.13.org

37- http://www.IASB.40.org

38- http://www.IASB.18.org

39- Forbes.William , **"Behavioral Finance"** , 2009 .

40- http://www.IASB.38.org

41- التقارير السنوية لمصرف الشمال للسنوات 2008 – 2009 – 2010 .

42- التقارير السنوية لمصرف الشرق الأوسط للسنوات 2008 – 2009 – 2010 .

43- التقارير السنوية لمصرف الائتمان للسنوات 2008 – 2009 – 2010 .

44- التقارير السنوية لمصرف بغداد للسنوات 2008 – 2009 – 2010 .

45- التقارير السنوية لمصرف المتحد للسنوات 2008 – 2009 – 2010 .